

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2.
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
قسم الحقوق.

محاضرات في مقياس تقنيات إعداد البحوث والمذكرات

محاضرات أقيمت على طلبة السنة الثانية ماستر،

تخصص: إدارة عامة.

إعداد الأستاذ:

لعلاونة سليمان.

مقدمة:

تُعتبر منهجية البحث العلمي من المقررات الأساسية الهامة التي يجب على الطلبة في مختلف الأطوار التحكم فيها ،خاصة و أنها تكتسي أهمية علمية بالغة تساهم في تكوين معارفهم وتطوير مكتسباتهم المعرفية بشكل فعّال و مُنظم .

سُحاول في هذه المحاضرات تقديم مادة علمية من شأنها أن تُمكن طلبة السنة الثانية ماستر تخصص الإدارة العامة من إزالة كل غموض و تذليل كل صعوبة قد يواجهها الطلبة في مُختلف مراحل إنجاز البحث العلمي (مذكرة التخرج) بداية من اختيار الموضوع و الى غاية إعداد قائمة المراجع و تقديم الملخص.

و الجدير بالذكر أن الطبيعة التقنية لمقياس تقنيات إعداد البحوث و المذكرات لها أهمية عملية قيمة جدا كونها تمكن الطالب من التعرف عن قُرب على كيفية إنجاز البحث العلمي بطريقة أكثر عمقا و تحليلا و تجعل الطالب يكتسب مهارات و معارف من شأنها أن تكون وسائل جد فعّالة يستخدمها الباحث في مختلف مراحل إعداد مذكرة التخرج .

الهدف العام:

في نهاية دراسته لمقياس تقنيات إعداد البحوث و المذكرات سيكون الطالب قادرا على فهم ومعرفة أجزاء وتقسيمات البحث العلمي ،و أن يُطبق مبادئ وتقنيات البحث في إعداد مذكرة التخرج من خلال تحليل ومناقشة المعلومات و نقدها و تقديمها في شكل مُنظم .

الأهداف الخاصة:

- أن يتعرف الطالب على تقسيمات البحث العلمي و مراحل إنجازه.
- أن يستخدم الطالب تقنيات البحث العلمي في اختيار العنوان وصياغة الإشكالية.
- أن يوظف الطالب معارفه في اعداد خطة للدراسة.
- أن يستخدم الطالب أهم مناهج البحث العلمي و يوظف تقنيات التوثيق والاقتباس.
- أن يستخدم الطالب أساسيات البحث العلمي في اعداد الخاتمة وقائمة المراجع.

محتوى المقياس:

أولاً: المقدمة

- أ-التعريف بالموضوع.
- ب-أهمية الموضوع.
- ج- طرح الاشكالية .
- د -التقسيمات الكبرى للبحث.

ثانياً: العرض

- أ-تقسيم الموضوع الى أبواب ،فصول ،مباحث
- ب-ضبط العناوين
- ج -توثيق الاقتباس بالمعنى والحرفي
- د-كيفية التهميش

و- التمهيد والخلاصات.

ثالثا : الخاتمة

أ- خلاصة البحث والنتائج

ب- كيفية اعداد قائمة المراجع

ج- تنظيم الملاحق والفهرسة.

د- كيفية اعداد الملخصات.

أولاً: تعريف البحث العلمي

أ-البحث لغة : هو طلب الشيء و التنقيب عنه وفحصه، وكما في قوله تعالى في الآية 31 من سورة المائدة " فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴿٣١﴾ "(1)

أي بمعنى يحفر في الأرض فيثير ترابها ليريه ويعلمه طريقة الدفن ،فلولا البحث ما تعلمنا وما تعرفنا على شيء ،و لولا العلم ما بحثنا(2).

و لذلك نجد من الناس من يبحث في الأرض ويضرب فيها ليسترزق من ظاهرها، وهناك من يبحث في باطنها ليكتشف كنوزها و معادنها وكل له طريقته في السعي ومنهجه في البحث سواء كان علميا أو ماديا.

فكلمة البحث مصدر للفعل الثلاثي بحث، ويعني فتنش، نقب، تحرى، استقصى، سعى سعيا حثيثا³، أي تتبّع، واكتشف حقيقة من الحقائق أو أمرا من الأمور(4).

فالبحث طلب للمجهول الذي يستدعي من الباحث جمع كل ما له صلة بما يبحث فيه ، بالتنقيب عنه ،ثم فحصه ،ثم دراسته و تحليله ثم استنباط واستخلاص نتائج و حقائق تعود بالنفع و الفائدة على الانسانية(5).

¹ سورة المائدة الآية 31.

² شويفر عبد الغاني ،أساسيات في منهجية البحث العلمي في اعداد المذكرات والرسائل و الأطروحات ،مجلة الدراسات الإسلامية ،العدد 7 جوان 2016،جامعة الأغواط ،ص.493

³ جروان السابق، الكنز الوجيز قاموس فرنسي عربي"، دار السابق، بيروت، لبنان، 1985، ص472.

⁴ سيف الاسلام سعد عمر، الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2009، ص11.

⁵ شويفر عبد الغاني ،المرجع السابق،ص494.

ب-اصطلاحا:

يُعبّر عن البحث اصطلاحاً بذلك الجهد الذي يبذله الباحث، تفتيشاً، وتنقيباً وتحقيقاً، وتحليلاً، ونقداً، ومقارنة، في موضوع ما، وذلك بهدف اكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها، وليس للبرهنة على شيء ما، أو إثبات أمر ما، أو تأييد رأي معين يتفق ورؤيته أو ميوله، وبالتالي هو التقرير الموضوعي الكامل، الشامل، المُعلل بالأدلة والأسانيد، والمجرد عن كل ميل أو هوى، والذي يقدمه الباحث الأكاديمي أو الجامعي، حول موضوع ما أو مشكلة ما⁽⁶⁾.

كما يقصد به تلك العملية الفكرية المنتظمة التي يقوم فيها الباحث بجمع الحقائق وتقصيها في شأن مسألة أو مشكلة معينة متعلقة بموضوع خاص، وذلك باتباع طريقة علمية وفق مناهج علمية محددة بُغية الوصول الى حلول أو نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة⁽⁷⁾.

ومنه فالبحث اصطلاحاً هو طلب الحقيقة وتقصّيها وإذاعتها بين الناس وفق طريقة يسير عليها الباحث ليصل إلى الغاية من موضوع بحثه⁽⁸⁾.

و العلم كلمة تستخدم للدلالة على مجموعة من المعارف المؤيّدة بالأدلة الحسيّة، وجملّة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلاً مؤسساً على تلك القوانين الثابتة⁽⁹⁾، وقد تستخدم للدلالة على مجموعة من المعارف لها خصائص معيّنة، كمجموعة الفيزياء أو الكيمياء أو البيولوجيا.

⁶ محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للنشر، الطبعة الثالثة، الجزء 2، بيروت، لبنان، ص114.

⁷ ذوقان عبيدات و آخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته و أساليبه، دار الفكر، سنة 1984، ص52.

⁸ عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، سوريا، ط2، سنة 2004، ص17.

⁹ حسين رشوان حسين رشوان، العلم والبحث العلمي. المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، سنة 1986، ص4.

و يمكن ابراز طبيعة العلاقة التي تربط بين كل من العلم، المعرفة، والبحث، من خلال كون هدف العلم هو الوصول إلى المعرفة، في حين أن المعرفة أكثر سعة وشمولا من العلم خاصة و أنها تتضمن معارف علمية وأخرى غير علمية⁽¹⁰⁾، أي كل ما يدركه العقل ويميّزه، في حين يعتبر البحث وحدة الإثراء العلمي، والعلم هو وحدة الإثراء المعرفي، والمعرفة أوسع مجالا من العلم، والعلم أوسع مجالا من البحث، ومنه فالعلاقة بينهم علاقة تلازمية فلولا العلم ما بحثنا ولولا البحث ما تعلمنا⁽¹¹⁾.

و يقصد بالبحث العلمي "إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها، وصولا إلى الحقيقة التي يبني عليها أفضل الحلول لها"⁽¹²⁾.

كما عرّف على أنه "التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها"⁽¹³⁾.

وعرّفه الاستاذ سيف الاسلام سعد عمر بأنه "جهود مخطّطة، وتقارير وافية، وفحص، وتقص لسلسلة الخطوات العلمية الإجرائية المنظمة لتفسير الظواهر واستقصاء الحقائق، وحلّ المشكلات، والتوصّل إلى معارف جديدة مؤيّدة بالأدلة، والأسانيد،

¹⁰ صالح ابراهيم المتيومتي، (أصول البحث العلمي القانوني). مجلة الفقه والقانون، ص3، منشور على الرابط. <https://ebook.univeyes.com/179001/pdf>، تاريخ التحميل، 2021./12/11

¹¹ مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، سنة 2000، ص 17.

¹² صالح ابراهيم المتيومتي، المرجع السابق، ص 3.

¹³ صالح ابراهيم المتيومتي، المرجع نفسه، ص 4.

والنتائج وفق مناهج، وأدوات علمية محدّدة للحقائق العلمية بقصد إثبات مدى صحتها أو إضافة الجديد لها في جميع فروع المعرفة"⁽¹⁴⁾.

وعرّف أيضا على أنّه "عملية فكرية علمية منظّمة، يقوم فيها الباحث بجمع الحقائق وتقصيها في شأن مسألة أو مشكلة معيّنة متعلّقة بموضوع خاص، بإتباع طريقة علمية، وفق مناهج علمية، بغية الوصول إلى حلول أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة"⁽¹⁵⁾

أو هو الدراسة الموضوعية التي تبين الأحكام التي تتصل بجانب من جوانب الحياة بيانا واضحا أو تعالج مشكلة في تخصصات العلوم الاجتماعية أو الانسانية او الطبيعية استنادا الى القيم ، والأحكام ،و المنهج العلمي⁽¹⁶⁾.

ثانيا : خصائص البحث العلمي:

لما كان البحث العلمي علم، وفن قائم بذاته، ولما كان تعلمه كعلم، واتقانه كفنّ ضروريا لبلوغ الأهداف المرجوة من عملية البحث، فإنّ ذلك يتوقّف على توقّر جملة من الخصائص تضيف عليه تلك الاستقلالية والذاتية، و التي اختلف الباحثون في وصفها وتعدادها كالموضوعية، الدقة، الوضوح، الاختصار، الهدفية، التنظيم، التعميم، التنبؤ، وغيرها ، وليبان المكانة العلمية لها في نجاح عملية إنجاز البحث وفاعلية

¹⁴ سيف الاسلام سعد عمر، الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، دار الفكر، دمشق، ط1، سنة2009، ص12.

¹⁵ شويف عبد العالي، (أساسيات في منهجية البحث العلمي في اعداد المذكرات والرسائل والأطروحات). مجلة الدراسات الإسلامية، قسم العلوم الاسلامية، جامعة الاغواط، العدد 7، جوان 2016، ص.498، نقلا عن عبد الرحمان عدس وآخرون، البحث العلمي "مفهومه، أدواته، أساليبه". دار أسامة الرياض، ص52.

¹⁶ حوج فخرية بنت محمد، الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب البحث العلمي، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي ،كلية التربية، جامعة عين شمس، سنة2020، ص243.

أهدافه، وواقعية نتائجه، فانه من الواجب أن نقوم بعرض مجموعة الخصائص التي تميزه عن غيره من البحوث على النحو الذي سيأتي بيانه.

أ- البحث العلمي بحث منظم ومضبوط:

التنظيم لغة من الفعل نَظَمَ، يَنْظِمُ، نَظْمًا، نِظَامًا، مُنَظَّمٌ، تنظيمًا، أي مُرَتَّبٌ، ومنضبط، فيقال نَظَمَ الأشياءَ أي أَلَفَهَا وضمَّ بعضها إلى بعض، ونظَّم أمره أي رَتَّبَهَا، نَسَقَهَا يَجِدُ لَهَا حُلُولًا، نَظَّمَ الكتابَ أي بَوَّهه، ورَتَّبَه مِنْهَاجِيًّا، اِنْتَضَمَتِ الأمورُ أي اِنْتَسَقَتْ، تَنَاسَقَتْ، تَأَلَّفَتْ، تَنْظِيمُ الْعَمَلِ أي تَرْتِيبُهُ وَتَدْبِيرُهُ لِيَأْخُذَ نَسَقًا مُعَيَّنًا⁽¹⁷⁾.

و نجد أن التنظيم كخاصية من خصائص البحث العلمي يعني إتباع الباحث منهجية بحث واضحة والتقيّد بشروطها ومراحلها تتضح معالمها من بداية البحث إلى آخره، وهي ما يعرف بمنهجية البحث العلمي، لأنّ الحقائق العلميّة ليست حقائق مبعثرة وليست بدون علاقة تجمعها بل تتداخل وتتظم في نظام يتميز به البناء العلمي.

والبناء المنظم للحقائق العلمية ليست صفة قاصرة على العلم وحده بل ضرورة للبحث في كل مرحلة من مراحلها، فأول بأول تنظم المعلومات بتقسيمها وتنظيمها بما يتناسب وموضوع البحث، وتوحيد البيانات التي تمّ الحصول عليها وتفسيرها وبذلك يمكن الربط بين الحقائق ووضعها في منظومة واحدة خاصة و أن العلم يعتبر بمثابة بناء منظم يكمل بعضه بعضا⁽¹⁸⁾.

و لذلك نجد أن هذه الخاصية يتميز بها البحث العلمي كونه عملية تُبنى على المنهجية العلمية و هذا من خلال الاعتماد على الأسلوب العلمي في الدراسة والبحث و

¹⁷أنظر في معنى كلمة تنظيم في معجم المعاني الجامع، عربي-عربي.

¹⁸محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، الدقي، القاهرة، 1992، ص7، 8.

هو الأمر الذي يفرض على الباحث أن يتقيد بجميع القواعد العلمية والضوابط المنهجية المطلوبة لدراسة موضوع معين ، الأمر الذي يجعل من هذا البحث ذا قيمة علمية يمكن الاستدلال بها و الأخذ بما ورد فيه من نتائج .

و لعل أهمية كون البحث العلمي عمل علمي منظم تكمن في مدى وجوب احترام مجموعة من الخطوات المترابطة والمتكاملة التي تجعل من البحث العلمي عملية دقيقة و معقدة تستلزم بذل الكثير من الجهد المنظم و الفحص الدقيق و الاختبار الناقد الذي يجعل الباحث في الأخير يتوصل الى نتائج قيمة تكون نتيجة مباشرة لعملية طويلة من البحث و التقصي⁽¹⁹⁾.

ب- الموضوعية

و يقصود بالموضوعية الحيادية وعدم التحيز، فيقال موضوعية حكم، أي خالٍ من أي تحيز خاص، وعكسها اللاموضوعية التي تعني تحيز شخصي تجاه فكرة ما أو نحوها⁽²⁰⁾، وبمفهومها العام تعني التحرر من التحيز والتعصب وإدخال العوامل الشخصية فيما يصدره الباحث من أحكام⁽²¹⁾، وبالتالي فعلى الباحث أن يكون منصفاً، نزيهاً، عادلاً، غير متحيز⁽²²⁾.

وإن كان ذلك يسهل تطبيقه في العلوم التجريبية مقارنة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، لاختلاف مادة البحث في كل منهما، وإن كانت الأولى تتعامل مع أشياء جامدة وإن كانت

¹⁹ عبد المنعم نعيمة، تقنيات اعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، سنة 2021 ص.21

²⁰ أنظر، معنى كلمة موضوعية في معجم المعاني الجامع، عربي-عربي منشور على الرابط - <https://www.almaany.com/ar/dict/ar>، تاريخ الزيارة 2023/01/05.

²¹ مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.44

²² جروان السابق، المرجع السابق، ص.520.

حيّة، كأخذ عينات من كائنات حيّة أو الاعتماد على ظواهر طبيعية... وغيرها، وإخضاعها للتجربة في المخابر، فالنتيجة المتوصّل إليها يفترض أن تسجّل كما هي، فإنّ الثانية محورها الإنسان وسلوكياته، تصرفاته، معتقداته، واقعه الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الانساني، الديني... وغيرها، والتي تتميز بالديناميكية والحركيّة، والاختلاف باختلاف البشر، واختلاف ظروف المكان، والزمان بتأثير العوامل السابق ذكرها، ما يجعل من أمر موضوعيّة البحث العلمي بالأمر الصعب ولكن ليس بالمستحيل، وهنا تظهر شخصية الباحث الجيّد والجاد والموضوعي، لأنّ الإنسان بطبيعته ميّال إلى إسقاط وضعه الاجتماعي أو مصلحته على الأفكار فتكون نتائج البحث متحيّزة لا تعكس بالضرورة واقع الظاهرة محل البحث بل تعبّر عن رؤية الباحث لهذا الواقع⁽²³⁾.

وإن كانت الموضوعيّة من خصائص البحث كعلم فهي من صفات الباحث الناجح، ومن أخلاقيات البحث العلمي التي يجب على كل باحث التحلّي، والالتزام بها، وبالتالي لكي يكون التفكير تفكيراً علمياً موضوعياً يجب على الباحث:

- أن ينظر لمادّة البحث نظرة بعيدة عن الذاتية والأهواء الشخصية، وهي تلك النظرة التي يتساوى فيها الناظرون للشيء تحت الدراسة مهما اختلفت زوايا الرؤية⁽²⁴⁾.

- أن يتحلّى بالموضوعيّة والحياد في تصميم البحث وفي عرض النتائج ومناقشتها، وذلك عن طريق الالتزام بالحياد العلمي التامّ في إجراءات البحث المختلفة، والابتعاد

²³ إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، سنة

2009، ص.87

²⁴ محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته. المكتبة الاكاديمية، الدقي، القاهرة، سنة 1992،

ص.8.

عن التزمّت بآرائه الشخصية أو تحريف نتائج البحث إذا تعارضت مع مصالحه الذاتية(25).

-ألاً يعطي أحكاماً مسبقة لأنه ببساطة لا يعلم الظروف، والملابسات التي أجرى فيها الباحث بحثه، لأنه لو لا الاختلاف لما تطوّرت العلوم، ولما وصلت لما هي عليه الآن، ولما وجدت مواضيع للبحث؛ فالاختلاف سمة الإنسان كإنسان، وسمته كباحث لاختلاف وجهات النظر والمعطيات التي انطلق منها كلّ منهم.

- ألاً يحكم على الآخر بالخطأ والتقصير لأنّ ذلك من صفات البشر، والكمال لله سبحانه وتعالى وحده، وقد يكون ما يراه الباحث خطأ هو عين الصواب في وقت ما، و زمن ما، وظرف ما، وبتغيّر الظروف تتغيّر النتائج المرجوة بالتبعية.

- ألاً يدّعي أنه الأفضل، فذلك مدخل للغرور وإغلاق لباب تدقّق العلم والمعرفة، وقابلية اكتسابهما، وذلك بداية طريق الفشل، ونهاية طريق النجاح والتفوّق.

- ألاً يسمح لعاداته، عاطفته، وأهوائه أن تتدخّل في البحث، حيث يجب أن يوجّه جهوده، وكل همّه نحو تحريّ الحقيقة.

-ألاً يعتقد أنه يعلم ما لا يعلمه الآخرون، وبالتالي يكتفي بإيراد آرائه الشخصية دون أن يدعمها ويعززها بآراء لها قيمتها العلمية من مصادر مختلفة، وهذا الشرط ضروري للباحثين الطلبة أو الجدد الذين مازالوا في أول الطريق(26)، وبذلك تكون الموضوعية لدليل واضح على تواضع الباحث وعدم تكبره العلمي، وذلك هو التواضع العلمي.

²⁵ محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي "القواعد والمراحل والتطبيقات". دار وائل للنشر، عمان، ط2، سنة

1999، ص12.

²⁶ إبراهيم أبراش، المرجع السابق، ص217.

-ألاً يعتبر أي رأي حقيقة مسلم بها لا تقبل النقاش حتى وإن كان صاحبها عالم أو كاتب مشهور، أو فقيه وخصوصاً في مجال العلوم القانونية التي تتعدّد فيها الآراء حول القضية الواحدة، فعلى الباحث أن يذكر مختلف الآراء المطروحة حول الموضوع⁽²⁷⁾.

- أن يحترم رأي الآخر، وأن ينتقده نقداً بناءً مبنيًا على الحجّة والبرهان، مع إعطاء البديل، لا النقد من أجل النقد، والنقد يكون للعمل وليس للشخص.

-أن يعترف بجهد الآخر من خلال ذكر الدراسات السابقة لموضوعه، وتوثيق ما تمّت الاستعانة به، بنسب المعلومة لصاحبها، وذلك لن ينقص من القيمة العلميّة لبحثه شيء، بل هو دليل على أمانته العلميّة وصدقه والتي تمثّل عنواناً واضحاً لموضوعيته.

-أن يكون أميناً في نقل آراء الغير وأدلتهم، فلا يحذف منها شيئاً، أو يحرفها، أو يحجبها، أو يرفضها⁽²⁸⁾ لكونها لا تتفق مع رأيه، ما يعني الاعتداد بآراء الآخرين وتعزيزها، بإيراد أدلتهم⁽²⁹⁾ واحترامها، وعدم فرض رأيه الشخصي؛ وذلك لا يعني عدم مناقشتها، ونقدها نقداً بناءً ومخالفتها بالحجة والبرهان، فإمّا تنفيذها، أو تعديلها، أو تكملتها، أو تأييدها، وكل ذلك من متطلبات البحث العلمي وإثراء له.

-لا يؤيّد رأي باحث ضناً منه أنّه سوف يكون ضمن لجنة المناقشة مثلاً، أو انتقاماً من آخر مخالفاً له كان قد اختلف معه مثلاً، أو محاباة ومحسوبية لذلك على حساب ذلك، وغيرها من المواقف اللاموضوعية، ففي جميع الحالات والظروف ينبغي أن يكون حيادياً ومنصفاً في طرحه.

²⁷إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص.217.

²⁸ سيف الاسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.20.

²⁹فاطمة الزهراء تتيو، مفيدة طاير، أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية التوثيق في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد الأول، العدد الرابع، ديسمبر 2019، ص77

ج-البحث العلمي بحث حركي وتجديدي:

يعتبر البحث العلمي عملية موجهة بالأساس من أجل تحديث أو تعديل أو اثراء المعرفة التي تمتاز بالتراكمية ،وذلك عن طرق استبدال متواصل وامتداد مستمر للمعرفة بمعارف اخرى أحدث و أجد ،أو محاولة الوصول الى معرفة جديدة مضافة الى المعرفة الحاضرة أو القديمة عن الموضوع محل البحث ،فلا يكون البحث منقولاً أو تقليداً أو ترجمة أو تكراراً ،لكن هذا لا ينفى جواز أن يكون البحث مطروقا من قبل و ما زال يثير مشكلات أو جوانب لم تُبحث بعد⁽³⁰⁾.

د-البحث العلمي عملية دقيقة و قابلة للاختبار:

ويراد بالدقة لغة الضبط، الصحة، السداد، والإحكام، فيقال يُجيبُ بِدِقَّةٍ مُتَّاهِيَةٍ أي بِضَبْطٍ وَإِحْكَامٍ وَعِنَايَةٍ، ويقال يَمْتَنَزُ عَمَلُهُ بِالِدِقَّةِ، وهي من صفات الأداء أو الصنعة أو المنتج عندما تقترب من الكمال أو المثالية، ويقال بدِقَّةٍ أي تماماً، دون أيّ انتقاص، ويقال دِقَّةَ التَّعبير أي اختيار أنسب الألفاظ لأداء المعنى بوضوح، ويقال في غاية الدِقَّةِ، بمنتهى الدِقَّةِ، على وجه الدِقَّةِ أي في غاية الترتيب والتَّركيز⁽³¹⁾، ويقال الشيء الدقيق أيّ الصحيح، المضبوط⁽³²⁾.

و باعتبار البحث العلمي عملية فكرية منظمة فإنه من الضروري أن يعالج موضوعا ما جدير بالدراسة ، و يكون منطلق هاته الدراسة وجود مشكلة أو ظاهرة معينة أراد

³⁰ علي مراح، منهجية التفكير القانوني (النظرية والتطبيق)، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2010 ص 64.

³¹ أنظر، معنى كلمة دِقَّة في معجم المعاني الجامع، عربي - عربي.

³² جروان السابق، المرجع السابق، ص 263.

الباحث الخوض و البحث فيها لكن ينبغي أن تكون هذه المشكلة قابلة للاختبار و الفحص .

كما تعني أيضا هاته الخاصية ضرورة جمع عدد معتبر من المعلومات المختلفة كما ونوعاً ، بحيث تتميز هاته المعلومات بأنها موثوقة و دقيقة ،ضف الى ذلك فإن البحث العلمي يعتبر عملية منطقية بحيث يأخذ الباحث على عاتقه حل المشكلة بحقائق وخطوات متتابعة متناغمة عبر منهج استقرائي أو استنباطي أو تاريخي ،كما أنه يُعد عملية موثوقة قابلة للتكرار من أجل الوصول الى نتائج مشابهة باتباع المنهجية العلمية نفسها وخطوات البحث مرة أخرى تحت الظروف والشروط الموضوعية والشكلية نفسها(33) .

و لذلك نجد أنه لكي يكون التفكير تفكيراً علمياً دقيقاً ينبغي على الباحث احترام مجموعة من النقاط التالية:

- أن يحترم الوقت المخصّص لإنجاز البحث، وإلا رُفض بحثه لوروده خارج الآجال.
- أن يحدّد المصطلحات المناسبة لصياغة البحث وكتابته، لأنّه لكل علم مصطلحاته.
- أن يكون دقيقاً في صياغة العبارات المستخدمة، والأفكار الدالّة، حيث لا تحمل أكثر من معنى، فتبتعد عن التأويل؛ ولذلك فلا مجال هنا للكلام الفضفاض والعبارات العامّة.
- أن يلتزم الدقّة في اختيار موضوع البحث، وتحديد عنوانه، حيث تتوقف على ذلك بقية المراحل والخطوات.
- أن يلتزم الدقّة في صياغة إشكاليته، أهدافه، وصياغة نتائجه.

³³ بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، محاضرات القيت على طلبة السنة الثانية ماستر للموسم الجامعي 2015/2016، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف 2، ص07.

- أن يلتزم الدقة في اختيار المنهج، وأدوات البحث المناسبة.
- أن يكون دقيقاً في اختيار المراجع ذات الصلة بموضوع بحثه، وذلك سيؤثر عليه الوقت والجهد.
- أن يحسن اختيار الأفكار التي تخدم الموضوع لأنه ليس كل ما يقرأ يكتب، وإلا وقع الباحث في التناقض وكذا الحشو والإطناب.
- أن يحترم المقاييس المطلوبة في الكتابة إن كانت شرطاً واقفاً على قبول البحث، كاحترام نوع الخط، وحجمه، عدد الصفحات والكلمات، طريقة التوثيق والهوامش، وغيرها من الضوابط الواجب احترامها.
- وقد تدخل في هذا المقام ضرورة أن يمتلك الباحث مهارة دقة الملاحظة التي يحتاج إليها في إدراك الفروق الدقيقة بين ما هو ظاهر وما هو خفي، وليكتشف الأسرار الدقيقة من تقديم أو تأخير أو تعليل لم ينص عليه⁽³⁴⁾.
- ولذلك فالدقة وإن كانت مطلوبة في جميع أجزاء البحث ومراحل إعداده، حيث لا مجال للارتجال أو الشك، والاحتمال كون ذلك سيؤثر سلباً على سير عملية البحث وعلى تحقيق الأهداف المرجوة، وأي خطأ قد يعصف بالبحث ككل ويحيده عن موضوعه الأصلي؛ فذلك لا يعني الجمود وعدم التكيف مع المعطيات، والظروف المستجدة، لأنّ عملية البحث لاسيما العلمي هدفها البحث عن الحقيقة والوصول إليها بشتى الوسائل والإمكانيات المتاحة، ورحلة البحث تلك تحمل في طياتها ما لم يكن في الحساب طيلة المراحل المختلفة لها، لاسيما بالنسبة للبحوث طويلة المدى أي التي تستغرق سنوات من البحث.

⁽³⁴⁾ - شويفر عبد العالي، المرجع السابق، ص.498.

و- البحث العلمي بحث تخصصي:

و معنى ذلك أن يكون الاختصاص و التخصص من بين أهم الشروط التي من شأنها المساهمة بشكل كبير في نجاح البحث العلمي ، وخاصة و أن التخصص يسمح بتطوير المعارف الخاصة بكل ميدان أو فرع من ميادين وفروع العلوم المختلفة ، وهذا ما يبرر خاصية التخصص في البحوث العلمية التي صار معظمها يتطلبها ويستدعي أن يتم في اطار ميدان أو فرع علمي معين⁽³⁵⁾ .

و يعرف **البحث القانوني** بأنه ذلك البحث الذي يُعنى بدراسة الموضوعات و القضايا القانونية، و الاجابة على المشكلات التي تطرح في نطاق القانون و الفقه و القضاء⁽³⁶⁾.

و لذلك يعتبر البحث العلمي في مجال العلوم القانونية كغيره من العلوم "عملية مترابطة ومنظمة في شكل منهجي من أجل الوصول إلى الكشف عن الحقائق القانونية التي من شأنها دعم البناء الحقوقي، والتنظيم للمجتمع لاسيما في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة"⁽³⁷⁾.

وبالتالي وإن كان البحث العلمي القانوني، والدراسات القانونية تهدف بشكل عام إلى استيعاب المبادئ والقواعد القانونية، وكذلك النصوص المكرسة لهذه القواعد والمبادئ، فإنها تهدف أيضا إلى إنشاء فكر قانوني قادر على تعيين نقاط النزاع المثارة أمامه أو بالأحرى النقاط القانونية التي يستثار بشأنها أو تثير اهتمامه، وفضوله بحيث يتمكن إنطلاقا من هذا

³⁵ عبد المنعم نعيمة، المرجع السابق، ص22.

³⁶ عبد المنعم نعيمة، المرجع نفسه، ص37.

³⁷ بشير هادفي، تقنيات البناء النصي للبحث العلمي القانوني، يوم دراسي حول تقنيات اعداد البحث العلمي القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، 9 فيفري 2016، ص1.

التعيين الدقيق لها إيجاد الحل الصحيح لها وفقا لمنهجية علمية صحيحة تعتمد على التعليل المنطقي، والقانوني للنزاعات الناشئة عن المجرى الطبيعي للحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والقانونية⁽³⁸⁾ ، و لذلك يتطلب الأمر من الباحث :

- أن يحترم مجال تخصصه إن كان البحث رسالة أكاديمية (ليسانس، ماستر، دكتوراه،...)، وإلا رفض بحثه لوروده خارج التخصص.

- أن يحترم مجالات اهتمام المجلة العلمية المراد النشر فيها، إن كان البحث مقالا.

- أن يلتزم بمحور الدراسة الذي ينتمي إليه موضوع البحث إن كان البحث مداخلة في ملتقى علمي أو يوم دراسي، أو استكتاب جماعي.

ن- **هادف (الهدفية) :** الهادف كخاصية، لغة من الفعل هدف، يهدف، هدفا، هادف، أي ساعي إلى غاية⁽³⁹⁾، والهدف يعني الغرض، الغاية، القصد، النية⁽⁴⁰⁾، مطلب، غرض يُوجّه إليه القصد فيقال **كَلِمٌ هَادِفٌ** أي لَهُ غَرَضٌ يَرْمِي إِلَى تَحْقِيقِهِ، **الأهداف المقصودة، الهداف المنشود أي المقصد، الغاية، المطلب المرغوب فيه**⁽⁴¹⁾.

وبتلك المعاني يتضح مضمون هذه الخاصية، بحيث يجب أن يكون للباحث غاية ونتيجة يود الوصول إليها من خلال عملية البحث، يتوجب أن تكون بمقياس كمّي وموعد زمني، وهنا يختلف الهدف عن الأمنية التي تبقى مجرد أحلام يقظة حتى يتم وضعها في إطار منهج ومدرّس لبلوغها، للتحوّل بذلك إلى هدف من جهة، وعن

³⁸ لتفصيل أكثر راجع: عبود عبد الله العسكري ، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، سوريا، ط2، سنة 2004، ص 129.

³⁹ يوسف شكري فرحات، المرجع السابق، ص619، جروان السابق، المرجع السابق، ص.110.

⁴⁰ جروان السابق، المرجع السابق، ص620.

⁴¹ أنظر، معنى كلمة هادف في معجم المعاني الجامع، عربي- عربي.

أهمية البحث من جهة ثانية، إذ كثيرا ما يتم الخلط بينها، لاسيما عند الشروع في كتابة كل منهما في نقاط واضحة ومحددة، وبالتالي فالفرق يمكن حصره في جملة بسيطة هو أنّ هدف البحث هو النتائج المتوخاة من إنجازه، أمّا أهميته فهي الفائدة من الأخذ بتلك النتائج وتطبيقها.

ولعملية تحديد هدف واضحا للبحث فائدة عملية تعود على الباحث نفسه قبل أيّ شخص آخر، حيث تساعده في تحديد مسار واضح لبحثه، ممّا يبسط له خطواته وإجراءاته، كما تقوده نحو الوجهة الصحيحة فلا يتيه بين جنبات المراجع ممّا يسهّل له الحصول على البيانات والمعلومات الملائمة، ولا يتأرجح بين فكرة وأخرى، ممّا يساعد على اختزال الزمن وتوفير الجهد والمال، وفي سبيل ذلك عليه أن يوجّه تفكيره، ويستغل علمه وجهده، ووقته، وقدراته لتذليل الصعوبات، وإزالة العقبات، وحل المشكلات باعتبارها غاية البحث ومرماه سواء بابتكار ما يفيد من عدم وتلك البحوث الأصيلة ونتائجها تعدّ مصادر لما يأتي من بعدها، أو اكتشاف لمجهول، أو إضافة، أو تعديل، أو تصحيح، أو توضيح لما توصل إليه من سبقه في البحث.

لذلك فتوفّر هذه الخاصية لن يتأتى إلاّ إذا تمكّن الباحث من تحديد الهدف من بحثه تحديدا واضحا ودقيقا كما سبق بيانه، حيث كلّما اقترب البحث من النهاية تجلّت معالم الهدف.

و تظهر أهمية تحديد الهدف ووضوحه في كونها ترتبط بمدى توفيق الباحث في تحديد الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، لذلك لا بد له أن يتأكد من سلامة اختياره لمشكلة بحثه بالإجابة على جملة من التساؤلات منها:

هل مشكلة البحث قابلة للحل؟ هل أنّ مشكلة البحث تتوفر لها مراجع ومعلومات كافية؟ هل أنّ مشكلة البحث تستحق الدراسة؟⁽⁴²⁾، هل المشكلة لم تستوف حقّها من الدراسة؟

و نجد أن البحث العلمي في المجال القانوني يمر بمجموعة من المراحل التي تتطلب منا الخوض فيها بالدراسة و التحليل من أجل ابراز أهمية كل مرحلة ودورها في دفع الباحث نحو بناء بحث علمي منسجم مع المتطلبات و الشروط الواجب توفرها علميا و معرفيا، فما هي هذه المراحل ؟ وكيف يجب على الطالب التعامل مع كل مرحلة؟ و لذلك سنتطرق في الجزئيات القادمة الى هذه المراحل بنوع من التفصيل .

ثانيا: مراحل اعداد البحث القانوني

إن اعداد أي بحث علمي يقتضي من الباحث اتباع مجموعة من المراحل الأساسية التي ينبغي عليه مراعاتها و ايلاء الأهمية القصوى لها ، خاصة و أن نجاح الباحث في اتمام انجاز البحث العلمي يتطلب منه أن تكون الانطلاقة موفقة لكي يسهل عليه مواصلة العمل بشكل أكثر نجاعة و فعالية.

ولذلك سنتطرق في هذه الجزئية الى هذه المراحل وفق ما سيأتي بيانه على النحو التالي:

أ-مرحلة اختيار موضوع البحث:

تكتسي هذه المرحلة أهمية بالغة كونها تمثل الأساس الذي تُبنى عليه مختلف المراحل، كيف لا وهي التي يتم فيها اختيار موضوع البحث أو الدراسة التي سيتطرق

⁴²إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص230، 231.

فيها الباحث الى معالجة اشكالية معينة ،و بالتالي فمن غير المعقول أن يبدأ الباحث في انجاز البحث العلمي وهو أصلاً لم يختار عنواناً لبحثه ولم يقرر بتحديد شكل واضح ودقيق.

و لعلّ أول الصعوبات التي سيواجهها الباحث (الطالب) في مساره هي اختيار موضوع البحث وهي تعتبر مرحلة دقيقة و جد هامة كونها تمثل نصف البحث و تستهلك جهد كبير في البحث و المفاضلة بين العديد من العناوين و المواضيع.

لذلك يجب على الطالب في هذه المرحلة عدم التسرع في اختيار الموضوع حتى لا يقع في مغبة سوء الاختيار ،وبالتالي يضطر فيما بعد الى ضبط العنوان أو ربما تغييره بشكل كامل.

و من أجل اختيار موضوع مناسب للدراسة فإنه ينبغي على الباحث أن يختاره بعناية كبيرة واستغرق الوقت الكافي في البحث عن عموميات وجزئيات هذا الموضوع بشكل أكثر عمقاً و دقة، و ذلك حتى لا يُصدم فيما بعد بمشاكل قد تتسبب في تأخيره عن اتمام الدراسة (البحث، الأطروحة ،المذكرة) في الآجال المحددة .

و نجد أن اختيار الموضوع يتم وفق طريقتين:

الأولى : إختيار الموضوع من جانب الباحث (الطالب)

تعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق و أحسنها ،و ذلك لكون هذا الموضوع قد استمال الباحث وولد لديه الرغبة في الخوض فيه و دراسته بحثاً و تقصيّاً عن الحقيقة أو من أجل حل مشكلة قانونية مستعصية و تسليط الضوء على ما شابه من غموض و تناقض.

و لعلّ أهم ما يُنصح به الباحث أثناء اختياره لموضوع البحث هو أن يتجنب تلك المواضيع التي تعاني ندرة في المراجع ، وكذا أن يبتعد قدر المستطاع عن المواضيع التي لا تستحق الدراسة كأن تكون مواضيع مستهلكة بكثرة أو أصبحت قديمة لا تُقدم أي إضافة ، كما يجب الابتعاد عن المواضيع العامة حتى لا يغرق في ثناياه ويتشعب في تفرعاته(43).

صف الى ذلك فإنه من الواجب اثناء اختيار الموضوع، أن يختار الباحث موضوعا في حقل التخصص .هذا وقد يكون تحديد الموضوع من طرف الجامعة أو المشرف، لكن الأفضل أن يكون الموضوع مختارا من الطالب نفسه، وفق رغبته واطلاعه .أما إن اختاره له غيره؛ فإنه يكون بمثابة الأجنبي عنه يجهل حقيقته وأبعاده،حيث يقول إيفان في هذا الشأن :أثبتت التجربة بين طلاب البحوث أن الذين يوفقون إلى اختيار الموضوعات بأنفسهم يكون أكثر تفوقا ونجاحا وسعادة بالعمل من أولئك الذين يفرض عليهم بحث معين(44).

و نجد أن اختيار الموضوع من طرف الباحث يتطلب أن يكون هذا الأخير يتوفر على القدرات العلمية والعقلية، وكذا الاستعداد النفسي لخوض غمار البحث و مواصلته، و هو ما يجعلنا نقول أن الباحث اذا أحب موضوعاً معيناً أبدع فيه وكانت فرصة تحقيق نتائج ايجابية جد مرتفعة و هو ما يُفضي الى تحقيق الأهداف المرجوة من انجاز هذا البحث.

⁴³ عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2014،ص111.

⁴⁴ سمير شيهاني ، سمير شيهاني ،اعداد البحوث و المذكرات الأكاديمية ،مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة اكلي محمد أولحاج، البويرة، سنة 2016-2017،ص28.

ففيما يتعلّق بالشروط المتعلّقة بالباحث ينبغي أن تتوفّر فيه جملة من الشروط والمهارات تساعد على إنجاز بحثه بأقلّ جهد ووقت منها:

- الرغبة الشخصية في تناول ذلك الموضوع،

- القدرة الذهنية والعلمية،

- القدرة اللغوية لاسيما في الدراسات المقارنة،

- القدرة الاقتصادية أي توفّر المال الكافي لانجاز البحث،

- الصبر والمثابرة.

كما يجب على الباحث أن يراعي مجموعة من الشروط المتعلّقة بموضوع البحث والتي يجب أخذها بعين الاعتبار من بينها:

- وجوب التأكّد من الفضول العلمي الذي انتاب الباحث من خلال اكتشاف المشكلة البحثية الأساسيّة التي شغلت بال البحث ونبهت فكره ودفعته لاختيار ذلك الموضوع دون غيره من الموضوعات.

- أن تكون المشكلة قابلة للحل، ذلك أنّ هناك مسائل غير قابلة للحل، فعليه إذن أن يكون منذ البداية ملّمًا بطبيعة المشكلة ومدركا لكل ملاساتها.

- أن تتوفّر لها مراجع ومعلومات كافية؛ كون أيّ باحث لاسيما إذا كان طالبا ليس بالمدرّك لكل شيء، بل يفنقر إلى حقائق، ومعلومات تتوفّر عند المختصين والباحثين ممن سبقوه في تناول الموضوع، لذلك عليه أن يتأكّد من وجود المراجع اللازمة لبحثه، وإلاّ فإنّه لن يتقدّم في بحثه، وسيصل إلى طريق مسدود وخصوصا ما تعلّق بالبحوث النظرية.

- أن تكون جديرة الدراسة لأنّ مجرد وجود مشكلة ما لا يكفي لاختيارها لتكون موضوع بحث، بل يجب أن تكون هذه المشكلة مهمّة على كل المستويات بما فيها الأكاديمي، كون البحث العلمي الحقيقي هو الذي يضع غاية له تحقّق مصلحة للمجتمع، إذن على الباحث أن يتأكّد من أنّ المشكلة مهمّة ومثيرة، وهذا يحتمّ عليه اختيار بحثه من المشاكل التي هي محل اهتمام الجمهور، وتشكّل قضايا وطنية مطروحة للبحث أو قضايا عالمية تثير اهتمام الرأي العام العالمي⁽⁴⁵⁾.

الثانية: اختيار الموضوع من جانب الأستاذ المشرف

في حالة ما اذا عجز الطالب عن اختيار موضوع معين فإنه يقوم بالاستعانة بمشرفه وذلك كونه الأكثر خبرة واطلاع، وكذا أكثر منه علماً و معرفة وبالتالي فهو يمتلك خبرة في ادارة البحوث العلمية مما يؤهله لتقديم قائمة لموضوعات صالحة للبحث.

و ان كانت هذه الطريقة محببة نظرا لنجاحاتها إلا أنه بالرغم من ذلك تعثرها بعض الجوانب السلبية منها احتمال أن يكون الباحث غير مُلم بمختلف جزئيات الموضوع و بالتالي تكون نظرتة للموضوع غير كاملة و هو ما يُعرّضه للكثير من الصعوبات أثناء انجاز البحث إن لم نقل قد يتخلى عن الموضوع ويستبدله.

كما توجد هناك أسس اخرى لاختيار موضوع البحث منها بروز أهمية كبيرة لظاهرة معينة، أو جدال حول مسألة ما ويراد حسمها بالبحث العلمي، أو ورود الموضوع تلقائياً في خاطر الباحث وانبثاقه في ذهنه أثناء فترة انشغاله بالتفكير في موضوع يجعله

⁴⁵ إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص230، 231.

مركز نشاطه البحثي، أو قد يطرح أثناء مناقشة علمية أو حديث عام أو نتيجة الصدفة أثناء قراءات الطالب واطلاعاته⁽⁴⁶⁾.

و بعد أن يستقر اختيار الباحث على موضوع معين لكي يكون مجالاً للدراسة يجب عليه بعد ذلك صب اهتمامه و تركيزه حول الصياغة النهائية التي يأتي عليها عنوان البحث أو المذكرة ، و يعرف العنوان على أنه "صياغة علمية باستخدام كلمات مفتاحية محددة بوضوح ومنتقاة بعناية من قبل الطالب ،للدلالة على مشكلة البحث ،ومضمونه و الاجراءات المتبعة لتنفيذه"⁽⁴⁷⁾ ،ولذلك عليه أن يراعي أثناء ضبط العنوان النهائي للموضوع النقاط التالية:

- أن يكون العنوان قصيراً،

- أن يكون واضحاً و دالاً،

- أن يكون مُحدداً،

- أن لا يكون في شكل سؤال يُطرح،

- أن لا يكون العنوان في شكل علامة تعجب،

- أن لا يكون عاماً ومطلقاً، و مرناً،

- أن يتم استخدام المصطلحات القانونية،

- أن يكون متعلق باختصاص الباحث،

⁴⁶ العبادي عبد الحق، تقنيات صياغة عنوان البحث و كتابة المقدمة و طرح الاشكالية ،وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي

الموسوم بمنهجية البحث العلمي وتقنيات اعداد المذكرات والأطروحات الجامعية 41 و15 أوت 2021،المركز الديمقراطي

العربي ،برلين ،المانيا،ص48.

⁴⁷العبادي عبد الحق،المرجع نفسه،ص51.

-إبراز حدود ومجال الدراسة.

بعد اختيار موضوع البحث واتضح معالمه الأولى تأتي المرحلة التالية والتي لا تقل أهمية عن سابقتها، والتي تتمثل في جمع المراجع والمصادر، والتي ينصرف مضمونها ومفهومها إلى جمع المادة العلمية الأولى التي تساعد في إتمام بناء الموضوع، وتكون أفكارها أساسا للمناقشة، التحليل، التأييد، التنفيذ، الإضافة، والتعديل، بغية الوصول إلى حل للمشكلة المطروحة، من خلال جملة النتائج والاقتراحات المتوصل إليها، وينصح الباحث المبتدئ خاصة، والطالب خصوصا في هذا المقام وعند بداية تجميعه للمادة العلمية بمناقشة واستشارة أستاذه المشرف وزملائه من ذوي الخبرة، للتعرف على أنواع المصادر والمراجع المناسبة لبحثه، وأماكن وجودها، فهذا سيوفر عليه الكثير من الوقت والجهد.

ونجد أن المادة الأولى في البحوث العلمية القانونية تتكون أساسا من النصوص القانونية مهما كانت درجتها، بدء بالدستور إلى آخر عمل تنظيمي صادر عن السلطة التنفيذية، والأحكام والاجتهادات القضائية، والآراء الفقهية والنظريات العلمية التي تجد مكانها بين طيات المراجع والمصادر المختلفة، كالقرآن والسنة، والمؤلفات العامة والمتخصصة كالكتب والمقالات والمداخلات، والرسائل الجامعية، وغيرها، ويتم الحصول على تلك المراجع والمصادر بين دفات رفوف المكاتب، أو إلكترونيا في المواقع، أو عن طريق مقابلات يجريها الباحث مع المختصين

ثالثا: أجزاء البحث العلمي

بطبيعة الحال فالبحث القانوني مثله مثل مختلف البحوث العلمية يتكون من ثلاث أركان (أجزاء) أساسية يظهر عليها في النهاية؛ هي **مقدمة** تمثل المدخل الأساسي

للموضوع ، ثم **العرض** الذي يمثل التفصيل المعمق لجزئيات البحث ، ثم **الخاتمة** التي تأتي في آخر البحث لتكون الجامعة لنتائج ومستخلصات الدراسة، ولذلك سنتطرق الى عناصر كل منها على النحو التالي :

أ: مقدمة

تعتبر المقدمة جزء أساسي في البحث العلمي ،وذلك لما لها من دور أساسي في اظهار الموضوع، و تحديد نطاق الدراسة من خلال عرض مجموعة من الأفكار بأسلوب تشويقي يجذب القارئ و يُحفزه على قراءة مختلف أجزاء البحث.

و تعرف المقدمة بأنها " المدخل العام والشامل الدال على آفاق موضوع البحث و جوانبه المختلفة بصورة مركزة وموجزة ومفيدة ودالة في ذات الوقت " (48).

و من الأهمية بما كان أن يقوم الباحث بإعداد مشروع أولي للمقدمة، و ذلك كون المقدمة تتغير في كل مرة يتقدم فيها البحث، و بالتالي فمن غير الممكن كتابة مقدمة شاملة و كاملة للبحث منذ البداية.

كما أن المقدمة تعتبر أول ما يُقرأ في البحث و آخر ما يكتب مع الخاتمة ،و الهدف من جعل المقدمة آخر ما يكتب هو أن يتجنب الباحث اهمال أو إغفال مجموعة من المسائل المهمة التي يجب أن تتضمنها مقدمته.

و لذلك يمكن لمشروع المقدمة أن يتضمن بعض العناصر المرتبطة بها كالأهمية و الأهداف، ولا ضير أن يقوم الباحث بتعديلها و تنقيحها مع تقدم البحث.

⁴⁸عاصم خليل، منهجية البحث القانوني و أصوله، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

سنة 2012، ص179.

ملاحظة :

-فيما يخص ترقيم المقدمة أو الإشارة إليها بالأحرف ،وكذا مدى إمكانية تهميش المقدمة ، نجد أن هناك من الآراء من يرى بضرورة الإشارة الى المقدمة بالأحرف الأبجدية (أ، ب، ج،...الخ) ،في حين ذهب جانب آخر الى القول أن المقدمة تُرقم (1،2،3...) شأنها شأن مختلف أجزاء البحث، لكن باعتبار المقدمة جزء أساسي و هام من البحث فلا يجوز عزلها عن بقية أجزاءه ،و بالتالي وجب ربطها بنفس الترتيب المعتمد في البحث⁽⁴⁹⁾.

-أما فيما يخص تهميش المقدمة فإن المقدمة تعتبر مجهود شخصي من طرف الباحث وهي تعتبر الواجهة الأولية للبحث و بالتالي فهي تتضمن عناصر محددة وغير متاحة للخوض فيها بالآراء الفقهية والتحليلات المختلفة ولا ذكر احصائيات مختلفة أو أحكام قضائية ،وذلك كون ذكر تلك المعلومات يقتضي وضع مصادر هذه المعلومات ،وحتى المعلومات التاريخية من المُحبذ عدم ادراجها في المقدمة.

و من بين العناصر المهمة التي يجب أن تتوفر عليها المقدمة نجد:

1-التعريف بالموضوع و أهميته:

يعتبر أول عنصر يجب على الباحث ابرازه ،وذلك لأن الباحث يكتب لكي يقرأ غيره، وبالتالي فمن الواجب أن يقوم بداية بالتعريف بالموضوع و على مضمونه ،و كذا بيان حدود الدراسة و نطاقها بالإضافة الى الإفصاح على الأهمية العلمية والعملية للموضوع.

⁴⁹ عمار بوضياف، المرجع نفسه،ص.115

أهمية الموضوع أو كما قد يعبر عنها بأهمية الدراسة كعنصر أساسي من عناصر المقدمة، هي القيمة والمكانة والمنزلة التي يحتلها موضوع البحث بين سائر الموضوعات التي ينتمي إليها، ويشترك معها في نقاط، ويتقاطعون في البعض، ويختلفون في البعض الآخر؛ وأهمية البحث، وأهميته كموضوع في التخصص، وأهمية معالجة إشكاليته بالنسبة للأفراد والجماعات هي التي تحفز الباحث على البحث، والقارئ على القراءة، وكلما وفق الباحث في بيانها كلما احتلت الدراسة مكانة علمية مرموقة بين الدراسات، واعتمدت مرجعا يعتمد عليه.

فالأهمية العلمية للموضوع تكمن في كون الدراسة أو الموضوع محل البحث تندرج ضمن الدراسات الأكاديمية التي تنتمي لتخصص ما، ولذلك تُعد الدراسة ذات أهمية بالغة تقتضي من الباحث إيلاء العناية الكاملة في البحث و جمع المادة العلمية الضرورية التي من شأنها خدمة موضوع الدراسة وتحقيق النتائج المرجوة.

أما **الأهمية العملية** فتتمثل في إبراز الباحث لأهمية موضوعه عملياً و ما هو المنتظر منه على أرض الواقع في مجال التخصص العلمي الذي يبحث فيه وانعكاسه على مختلف المستويات، سواء القانونية والسياسية أو الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات ذات الصلة بموضوع البحث .

2- عرض دوافع اختيار الموضوع :

الدافع يعني الحافز، المحرّك، الباعث، السبب، الداع، العلة، أي ما يسبب الدفع أو حدوث الشيء، والجمع دوافع⁽⁵⁰⁾، ولدوافع اختيار الموضوع علاقة تلازمية بأهميته.

⁵⁰ يوسف شكري فرحان، يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب العربي، عربيه. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط6،

2004، 232، وانظر: جروان السابق، المرجع السابق، ص492.

و الكشف عن دوافع اختيار الموضوع يثبت للقارئ أنّ اختياره كان مدروساً، وأنّ الموضوع لو لم يكن على درجة من الأهميّة العلميّة والعملية لما تمّ اختياره، وأنّ اختياره تمّ بقناعة تامّة من جانبه⁽⁵¹⁾.

و بطبيعة الحال فإن اختيار الباحث لموضوع معين لا يكون بطريقة عشوائية وإنما يكون وراء هذا الاختيار دوافع معينة نابعة من قناعة الباحث، بأن هذه الدراسة تستحق البحث والتحليل أكثر من غيرها، ولذلك نجد أن دوافع اختيار الموضوع لها شقين :

الأول: دوافع ذاتية :

و هي تلك التي تتبع عن نفس أو ذهن الباحث، و بالتالي نجد أن الباحث قد اعترضه إشكال قانوني أو اجرائي في مجال معين ولد لديه فضولاً علمياً بالبحث عن أسبابها و محاولة ايجاد الحلول المناسبة لها ،وقد يكون الدافع الذاتي أن يكون الباحث عاملاً في مجال معين مما جعله يميل الى البحث في كل موضوع ذو علاقة مباشرة مع مجال عمله.

و نجد أنه هناك من علماء المنهجية من يحرص على اعطاء الأسبقية في الدوافع الى الاهتمام الخاص للباحث ،ذلك أن الرغبة الشخصية هي بمثابة الطاقة التي تحرك هذا العمل و بدونها لا يمكن الاستمرار فيه⁽⁵²⁾.

⁵¹عمار بوضياف، المرجع السابق، ص17.

⁵² مروان عبد المجيد ابراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرواق، عمان، الأردن، ص20.

الثاني: دوافع موضوعية :

و ينصرف هذا الدافع الى أهمية الموضوع في حد ذاتها سواء من خلال ابراز دوره في تسهيل اجراءات معينة أو حل مشاكل قانونية مستعصية من شأنها أن تكون عقبة أمام المواطنين و حتى رجال الادارة و القضاء و حتى الأسرة القانونية.

و لعل اهم ما يتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي هو قيمته و قيمة النتائج المتوصل اليها في الحياة العملية، و مدى مساهمته في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة ،و لهذا يتم اختيار الموضوعات ذات القيمة العملية والنظرية والتطبيقية الممتازة وفقاً لمعايير استغلالها في الحياة العلمية⁽⁵³⁾.

3- طرح الاشكالية:

تعتبر الاشكالية عنصر أساسي في كل بحث علمي وهي ذات أهمية بالغة ،فكل بحث لا يحتوي على إشكالية معناه أنه لا يستحق الدراسة و البحث فيه، و لذلك نجد أن الباحث يواجه صعوبة بالغة في صياغة إشكالية الموضوع و تحديدها خاصة و أنها تعتبر العمود الفقري في البحث و على أساسها يتم تقسيم الموضوع، كما أنها تتحكم في نتائج العلمية و توجه الباحث الى التعمق في موضوع الدراسة و الخوض في جزئياته و طرح المزيد من التساؤلات وتحليل الأفكار والتعمق فيها.

و نجد أن تحديد إشكالية البحث وحسن صياغتها تعتبر العقبة الكبرى التي تعترض غالبية الباحثين، وإن كانوا يدركون جميعاً بأنّ إشكالية البحث هي القضية الأساسية التي دفعت الباحث لخوض غمار هذا البحث وشدّت انتباهه بحيث يجد الباحث نفسه أمام مسألة تحتاج

⁵³عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1987، ص48.

إلى توضيح، ولكي يستطيع، تحليلها أو تفسيرها فيتحتّم عليه أن يتّوَصَل إلى مساءلة القضية بوضوح وبدقة⁽⁵⁴⁾

و تعرف الاشكالية على أنها "تساؤل كبير مركزي يستحق الاعتناء به و تقديمه في شكل أطروحة دكتوراه أو مذكرة ماجستير أو ماستر"⁽⁵⁵⁾.

كما عرفت بأنها "موضوع أو مسألة يحيط بها الغموض، أو موقف أو ظاهرة تحتاج الى تفسير و تحليل أو قضية تكون موضوع خلاف"⁽⁵⁶⁾.

و تتميز الاشكالية بمجموعة من الخصائص نقوم بعرضها على النحو الذي سيأتي بيانه :

- أن تكون واضحة: أي يجب أن لا تكون غامضة لكي لا يبقى الباحث في حيرة من أمره، و بالتالي لا يمكنه تحديد الهدف و مجال الدراسة و البحث.

- أن تكون مختصرة : و بالتالي تجنب المبالغة في الكتابة و الاطناب في طرح الأسئلة بحيث يجد الباحث نفسه أمام مجموعة من الأسئلة مما يجعله يضيع الاشكالية الرئيسية و يلتبس عليه الأمر.

- أن تكون للإشكالية علاقة مباشرة بموضوع البحث وعنوانه: فلا يجوز أن تكون الدراسة في اتجاه و الاشكالية في اتجاه اخر.

⁵⁴ إبراهيم يحيوي، كيفية انجاز مذكرات ورسائل الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2014، ص 21.

⁵⁵ عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 115.

⁵⁶ باي زكوب عبد العالي، ضوابط صياغة المشكلة في البحث العلمي و أخطاء الباحثين، وقائع أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بمنهجية البحث العلمي وتقنيات اعداد المذكرات والاطروحات الجامعية، المركز الديمقراطي العربي يومي 14 و 15 أوت 2021، برلين، ألمانيا، ص 93.

- أن تتم الإجابة عنها على مدار صفحات البحث كله :و بالتالي تجنب الإجابة عن الاشكالية في جزء من البحث فقط ، وهو ما يجعل من بقية أجزاء البحث دون معنى.

4-تحديد أهداف الدراسة:

أي ضرورة أن يكشف الباحث في المقدمة عن الأهداف التي يسعى الى تحقيقها من خلال عملية البحث، وبالتالي فإن الباحث عند تكلفه عناء البحث و مشقته فهو بالتأكيد يسعى الى تحقيق أهداف معينة وحب عليه التصريح بها بشكل واضح و جلي.

و تجدر الإشارة الى أن الباحث أثناء عرضه لأهداف الدراسة عليه أن يتقيد بمجموعة من الضوابط المهمة من بينها أن يقوم بعرض أهداف قابلة للتطبيق و كذا يجب أن يتم ترتيبها بشكل متسلسل ومنتاسق و مرتب على النحو الذي تكون عليه خطوات ومراحل انجاز الموضوع محل الدراسة ،بالإضافة الى وجوب صياغة الاهداف بشكل يجعلها على صلة بالإشكالية التي يطرحها البحث .

5-تحديد المنهج المتبع:

يعتبر البحث العلمي عملية تقصي و تحليل للحقائق و تنقيب عنها ،و بما أن الباحث يهدف الى تحقيق نتائج معينة و إزالة اللبس و الغموض على موضوع معين فإن هذا يستوجب منه الإعتماد على منهج أو مناهج معينة، فالمنهج يعتبر وسيلة الباحث من أجل القيام بدراسة وتحليل مسألة علمية ما ،والهدف من ذلك هو الوصول الى الحقيقة ،فالمنهج ليس غاية في حد ذاته و إنما وسيلة لتحقيق غاية.

فالمجتمعات التي ظهر فيها العلم الحديث هي المجتمعات التي اعتمدت على العلم كمنهج فكري و أسلوب للبحث والتحقق في ظواهر الكون للسعي وراء الحقيقة⁽⁵⁷⁾.

فالمنهج العلمي عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعّالة لمجموعة من الأفكار المتنوّعة، والهادفة للكشف عن حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع اهتمام الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، وبناء عليه فإنّه يمكن القول بأنّ المناهج التي تستخدم للبحث عن حقيقة ظاهرة معيّنة تختلف باختلاف المواضيع المطلوب بحثها من قبل الباحثين حيث يمكنهم إتباع مناهج علمية مختلفة⁽⁵⁸⁾.

و لذلك نجد أن المناهج تختلف باختلاف الظاهرة قيد الدراسة، لأنّه لكلّ منها خصائص معيّنة تجعلها صالحة لدراسة موضوع معين في حين انها لا تصلح لاستخدامها في دراسة موضوع آخر.

و من بين المناهج الاكثر شيوعا واستخداما نجد :

1- المنهج الاستدلالي:

يعرّف الاستدلال على أنّه "البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلّم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عليها بالضرورة، ودون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب⁽⁵⁹⁾.

⁵⁷ ليلي عبد الوهاب، مناهج وطرق البحث الاجتماعي أصول ومقدمات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، سنة 2000، ص 01.

⁵⁸ محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 35.

⁵⁹ عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 3، سنة 1977، ص 183.

ويرتبط الاستدلال بكافة العمليات الذهنية داخل العقل التي تبدأ على شكل فكرة عامةً يعتبرها الفرد "موضوع الاستنباط" من المسلمات أو البديهيات، وبناءً عليه فإنّ الباحث يحاول من خلال هذا المنهج إثبات أنّ ما يصدق على الكل يصدق على الفرع أو الجزء من خلال الفرضية القائلة بأنّ الجزء يقع ضمن الكل⁽⁶⁰⁾، ويقوم الاستدلال على عدّة مبادئ نشير لها بنوع من الشرح المختصر على النحو الآتي:

- **البديهية** وهي تمثل قضية واضحة وبيّنة بنفسها ولا يمكن البرهنة عليها لأنّها صادقة بدون برهان⁽⁶¹⁾، بمعنى أنّها أولية وغير مستخرجة من قضايا أخرى، وهي كذلك قاعدة صوريّة عامّة مسلّم بها من كافّة العقول⁽⁶²⁾.

- **المصادر** وهي تمثل قضايا تركيبية أقلّ يقينية من البديهيات، إذ ليست واضحة وغير عامّة ومشتركة، ولكن يصادر على صحتها وتسلّم بها كافّة العقول، بالرغم من عدم بيانها بوضوح، وإنّما تتمثّل فائدتها في إمكانية إستنتاج العديد من النتائج منها دون الوقوع في تناقض، وتوجد المصادر في العلوم الرياضية، الطبيعية، الإنسانية، الاجتماعيّة، كالمصادرة القائلة بأنّ كل إنسان يطلب السعادة⁽⁶³⁾، ولا اجتهاد مع وجود نص.

- **التعريفات** فهي قضايا وتصوّرات جزئية خاصّة بكل علم، وهي التعريف بماهيّة المعرّف وحده وكلّه تعريفاً جامعاً مانعاً، وفي هذا الصدد هناك التعريف الرياضي الثابت في جوهره وهناك التجريبي كما هو الحال في العلوم الطبيعية والإنسانية.

⁶⁰ محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 48.

⁶¹ مدني أميدوش، المرجع نفسه، ص 52.

⁶² المنهج الاستدلالي منشور في الموقع الرسمي لكلية الحقوق، جامعة ورقلة، 2016، على الرابط

<https://web.facebook.com/5916202444348813/posts/592171417627029/?-rdc=1&-rdr>.

⁶³ مدني أميدوش، المرجع السابق، ص 52، نقلاً عن عمار عوادي، المرجع السابق، ص 181.

و نجد أن للاستدلال كمنهج علمي مجموعة من الأدوات منها:

***القياس:** وهو عملية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها⁽⁶⁴⁾، وهو عملية تقييم وموازنة يقاس فيها الشيء بمثيله، والقياس بهذا المفهوم غير البرهان ويختلف عنه، فهو لا يضيف شيء للمعطيات، ولا يحول الافتراضات إلى نتائج وإنما يسمح بالانطلاق في عملية البرهنة.

***التجريب العقلي:** ومعناه أن يقوم الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات ويتصور الطريقة المثلى لتكوينها حتى يتوصل للنتائج المرجوة.

***التركيب:** وهو عملية عقلية تسير وتبدأ من القضية الصحيحة المعلومة إلى استخراج كل النتائج⁽⁶⁵⁾، ومعرفة هذه النتائج المراد استخلاصها من هذه القضية المعلومة والصحيحة، فالتركيب إذن يتمثل في تفكيك الافتراضات ومحاولة تركيبها عقلياً لبيان صحة مدلولها، والتركيب بهذا المعنى عادة يكون من الخاص إلى العام.

ويرى البعض بأن المنهج الاستدلالي كمنهج علمي ثابت وجامد عاجز عن البحث العلمي للظواهر القانونية باعتبارها ظواهر حيّة ومتحركة وشديدة التغير والتعقيد، وهذا ما أدى مع نضوج العقلية العلمية إلى ظهور مناهج جديدة تمتاز بالواقعية، والموضوعية في معالجتها، وتحليلها للظواهر الطبيعية، والاجتماعية والقانونية وعلى رأسها المنهج التجريبي، ومع ذلك لازال المنهج الاستدلالي يؤدي في مجال العلوم القانونية خدمات بصورة جزئية ونسبية في مجال تفسير وتطبيق المبادئ والنظريات والقواعد والأحكام القانونية العامة والمجردة في المدونات والتقنيات القانونية النافذة.

⁶⁴ مدني أميدوش، المرجع السابق، ص53.

⁶⁵ مدني أميدوش، المرجع نفسه، ص54.

2- المنهج التاريخي:

يتكوّن التاريخ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية التي حدثت وظهرت في الماضي ومرة واحدة، ولن تتكرّر على أساس أنّ التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتّجه دوماً إلى الأمام دون تكرار أو رجوع إلى الوراء⁽⁶⁶⁾، ولدراسة الوقائع والأحداث أهمّية كبرى في فهم ماضي الأفكار، الحقائق، الظواهر، المؤسّسات، والنظم، وفي محاولة فهم حاضرها، والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها، لذلك ظهرت أهمّية وحتمية الدراسات التاريخية، والبحوث العلميّة التاريخية بالتبعية، التي يحاول الباحث من خلالها استعادة

وتركيب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علميّة في صورة حقائق علميّة تاريخيّة، ممّا يساعد على فهم الأحداث الحاليّة انطلاقاً من دراسة الظواهر الماضية، وبالتالي يمكن التنبؤ بالظواهر مستقبلاً.

ومنه فالمنهج التاريخي يعبر عن مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي، والمؤرّخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه، وزواياه كما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دائماً للتطور والتكامل مع تطوّر مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها⁽⁶⁷⁾.

و لذلك نجد أنّ المنهج التاريخي هو المنهج الذي تعوّل عليه العلوم التي تهتم بدراسة الماضي بسجلاته ووثائقه، بحيث يعتمد من خلاله الباحث على الجمع، والانتقاء، والتصنيف، والتحقّق من الوقائع، ومن ثمّ كان العمل الأول للمؤرّخ هو

⁶⁶ عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 183.

⁶⁷ محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 36.

الاهتداء إلى الواقعة التي غاصت في الماضي واختفت، والتثبت بها باعتبارها نقطة البداية في هذا المنهج؛ وتناول الوثائق بالدراسة والتحليل عمل نقدي بالدرجة الأولى، أمّا عمله الثاني فهو عملية التركيب التاريخي حين يقوم بدمج الوقائع في مجموع حضاري شامل يدور في نفس الوقت في سياق زمني واحد، وهنا يثير التأريخ والعمل بالمنهج التاريخي نقاشاً حول بعض التصوّرات التي تهتم بها فلسفة العالم كفكرة اتصال التاريخ، منطق التاريخ، الفهم والتفسير لما بين الوقائع من أوجه الشبه والاختلاف، السبب والنتيجة، الحتمية التاريخية، مدى تحقّق الموضوعية في دراسة التاريخ، وضعية التاريخ⁽⁶⁸⁾.

والمنهج التاريخي كمنهج من مناهج البحث العلمي الأساسية فهو يرتكز على جملة من الخطوات التي يجب على الباحث التقيّد بإتباعها والالتزام بها لبلوغ النتائج المرجوة من الاستعانة به تتمثّل في⁽⁶⁹⁾:

أ- اختيار الموضوع وتحديد المشكلة:

ينصرف مفهوم تحديد المشكلة العلمية التاريخية في هذا المقام إلى تحديد الموضوع العلمي التاريخي الذي تقوم حوله التساؤلات والاستفسارات العلمية التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك البحث العلمي لاستخراج الفرضيات العلمية التي تمكّن من الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات والاستفسارات التاريخية؛ والمشكلة العلمية هي تلك الفكرة المحرّكة والقائدة والموجّهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول إلى نظريات وقوانين علمية ثابتة وعمامة تفسّر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية.

ب- جمع البيانات والمعلومات التاريخية: وهي مرحلة جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلقة بالمشكلة، وذلك عن طريق حصر وجمع كل المصادر والوثائق والآثار

⁶⁸ عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 6،7.

⁶⁹ عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 71.

والتسجيلات المتصلة بعناصر المشكلة، ودراسة وتحليل هذه الوثائق بطريقة علمية للتأكد من صحتها وسلامة مضمونها.

وتصنّف تلك المصادر والمعلومات إلى مصادر أصليّة، وتتمثّل أساسا بالنسبة للدراسات القانونية مثلا في الآثار، الوثائق الرسمية مثل القوانين، المعاهدات، الاتفاقيات، الخطب، والمؤتمرات، وكذا مصادر ثانوية وهي تمثل كل ما نقل، وكتب بالاستناد إلى المصادر الأولية، ومنه يمكن القول أن المصادر الثانوية هي الأعمال العلميّة، والأدبية التي تكتب تحليلا للمصادر الأولية⁽⁷⁰⁾ واستنادا لها.

ج- نقد المصادر والمعلومات: إنّ عمليّة نقد المصادر والمعلومات كخطوة من خطوات المنهج التاريخي تعني تقييمها، فحصها، وهذا النقد قد يكون نقدا خارجيا وقد يكون نقدا داخليا⁽⁷¹⁾.

د- صياغة الفروض وتحقيقها: حيث يتمّ في هذه المرحلة كشف، وتفسير الحقيقة التاريخية وصياغتها في صورة نظرية أو قانون ثابت، وعام يكشف ويفسّر الحقيقة العلميّة التاريخية حول حدث أو واقعة من الأحداث.

و- استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث:

وهي تعتبر مرحلة ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينها، أي عمليّة التسبب والتعليل التاريخي، وهي مرحلة البحث عن التعليلات المختلفة، لأنّ عمليّة التركيب، البناء، والاستعادة التاريخية لا تتحقّق بمجرد تجميع الوثائق التاريخية، بل تكمن في البحث، والكشف، والتفسير، والتعليل عن أسباب الحوادث، والعلاقات الحتمية والسببية للوقائع والحوادث التاريخية، وتنتهي عمليّة

⁷⁰ عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 139.

⁷¹ رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، الأردن، سنة 2008، 98، 99.

التركيب والتفسير التاريخي باستخراج وبناء النظريات، والقوانين العلمية، والثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية والتاريخية وتفسيرها وتقريرها⁽⁷²⁾.

3- المنهج الجدلي:

يتأسس المنهج الجدلي على التسليم بفكرة، ثم التسليم بنقيضها، والتسليم ثالثا بالمركب بينهما، وقد أقام هذا المنهج أصحاب المنهج الهيجلي والقائلين بالجدلية الجدلية⁽⁷³⁾، ويُعتبر من أقدم المناهج التي عرفها البشر، وأول من وضع لبنات هذا المنهج هو الفيلسوف "أفلاطون"، ويُطلق عليه كذلك اسم المنهج الفرضي، ويتمثل ذلك المنهج في وضع مجموعة من البدائل لحل مشكلة ما، ومناقشة ذلك من خلال التفكير المنطقي، ومن ثم اختيار الحل الأنسب⁽⁷⁴⁾.

4- المنهج التجريبي:

يتميز المنهج التجريبي بتدخل واضح ومقصود من قبل الباحث بهدف إعادة تشكيل واقع الظاهرة أو الحدث من خلال استخدام إجراءات أو إحداث تغييرات معينة، ومن ثم ملاحظة النتائج بدقة، تحليلها، وتفسيرها؛ والمنهج التجريبي بهذا المعنى يشمل استقصاء العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة أو التأثير فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بهدف التعرف على أثر ودور كل متغير من هذه المتغيرات في هذا المجال، وفي سبيل ذلك يقوم الباحث بتكرار التجربة التي يجريها مرّات عدّة، وفي كل مرّة يركّز على دراسة، وملاحظة أثر عامل أو متغير معين، ويفترض ثبات العوامل الأخرى هذا يعني أنّ الباحث يقوم بضبطها والتحكّم في دورها

⁷² رديم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص 91.

⁷³ عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 6.

⁷⁴ مبعثت للدراسات والاستشارات الأكاديمية، منهجية البحث في العلوم القانونية، منشور على الموقع الإلكتروني

<https://mobt3ath.com>، تاريخ الزيارة 2022/02/05.

عن طريق عزلها وعدم تعريضها لإجراءات الجديدة التي سيستخدمها في معرفة أثر كل عامل أو متغير⁽⁷⁵⁾.

5- المنهج التحليلي:

و هو المنهج الذي يقوم من خلاله الباحث بدراسة مختلف الإشكاليات العلمية معتمدا على عدة أساليب كالتفكيك، والتركيب، والتقويم، للمشكلة في صورة عناصر أساسية، ودراسة كل عنصر بمعزل عن الآخر، وبعد ذلك يقوم الباحث بتتبع المصادر القانونية، مع القيام بعملية تقويم ونقد، وفي النهاية يقوم بعملية تركيب للنتائج، ومن ثم حل الإشكالية⁽⁷⁶⁾.

6- المنهج المقارن:

يعتبر شكل من أشكال المناهج التي يتم استخدامها في البحث العلمي، ويقصد به إقامة التناظر المتقابل، أو المتخالف، لإبراز أوجه الشبه والاختلاف في الظاهرة نفسها، أو بين ظاهرتين أو أكثر تحدثان في المجتمع، وخلال حقبة زمنية محددة⁽⁷⁷⁾. والهدف من هذا المنهج هو عمل مجموعة من المقارنات بين الظواهر المتعلقة بالبحث العلمي، وذلك للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهم، وبالتالي يكون أمام الباحث العلمي فرصة للتعرف على كل شيء غامض متعلق بالظاهرة مما يسهل عليه تفسيرها، ويتميز هذا المنهج بالمرونة حيث يمكن استخدامه في كل العلوم بما فيها العلوم القانونية، حيث يكتسي أهمية خاصة، إذ يمكّن الباحث من الاطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم الوطنية، مما يمكّنه من الكشف عن أوجه الاتفاق أو

⁷⁵ للتفصيل أكثر أنظر: مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص 141، 142.

⁷⁶ مبعث للدراسات والإستشارات الاكاديمية، المرجع السابق.

⁷⁷ هلال محمد علي سفياني، المنهج المقارن "أحد مناهج البحث العلمي"، مدونة د. هلال سفياني، منشور على الرابط <https://portal.arid.my/ar-LY/posts>.

الاختلاف أو القصور بين هذه النظم، أو بين القوانين الوطنية ذاتها التي تنظم مسألة واحدة خلال فترات زمنية متعاقبة.

7- المنهج الوصفي:

المنهج الوصفي هو تلك الطريقة العلمية التي يعتمد عليها الباحث في دراسته لظاهرة معينة وفق خطوات معينة، ويقوم خلالها بتحليل المعطيات والبيانات التي بحوزته ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة وذلك من أجل الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساهم في تفسير الظواهر بما يسمح بتغييرها وتوجيهها نحو أهداف متوخاة، ومنه الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بها⁽⁷⁸⁾.

وقد بدأ استخدام هذا المنهج في نهاية القرن الثامن عشر حيث قامت دراسات لوصف حالة السجون الانجليزية ومقارنتها مع السجون الفرنسية والألمانية، كما نشطت هذه الدراسات في القرن 19 حيث ركزت الدراسات الاجتماعية التي قام بها فريدريك لوبلاي بإجراء دراسات تصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا، مستخدما في ذلك أدوات بحث خاصة كالاستبيان والمقابلات، لكن التطور الهام الذي ساهم في تطوير الأسلوب الوصفي في البحث كان في القرن العشرين بعد اكتشاف الآلات الحاسبة التي تستطيع تصنيف البيانات وتحديد العلاقات بسرعة هائلة.

و نجد أن من أكثر المناهج استعمالا في البحوث القانونية منهج تحليل المضمون وذلك لكون الباحث يقوم بتحليل المواد القانونية أو تنظيم معين، كما يحلل آراء الفقهاء و يقوم بتحليل أحكام و قرارات الجهات القضائية المختلفة.

⁷⁸ محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص46.

كما يستخدم المنهج الوصفي من خلال وصف نظام معين سواء أكان اداري أو قضائي أو يقوم بدراسة هيئة قضائية تم استحداثها (كمحكمة الجنايات الاستئنافية مثلا).

و من بين المناهج المستخدمة كذلك في البحوث القانونية نجد المنهج المقارن؛ وهو منهج مستخدم كثيرا في الدراسات القانونية، حيث يسمح للباحث بالمقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة و يجعله يُبرز مواطن القوة والضعف في النظام القانوني أو في اجراءات معينة من خلال مقارنتها بأنظمة قانونية تشهد تطورا ملحوظا في هذا المجال أو ذاك.

6- ذكر الدراسات السابقة:

وهو أن يقوم الباحث بذكر الدراسات التي لها صلة مباشرة بموضوع بحثه، وهذا حتى لا ينكر جهد من سبقوه وكذا من أجل معرفة ما تم انجازه و الوصول اليه من طرف من سبقوه في البحث و ماذا يريد الباحث أن يضيف للموضوع (يعتبر ادراج عنصر الدراسات السابقة أمر اختياري، عادة يتم التشاور حوله بين الباحث والاستاذ المشرف).

و يكون ذكر الدراسات السابقة على نحو مختصر، و يمكن أن تتضمن ذكر الدراسات المتخصصة فقط دون المراجع العامة التي عالجت الموضوع، كما يجب الابتعاد عن الحكم على الدراسات السابقة و الاكتفاء فقط بوصف مختصر للمضمون.

7- ذكر صعوبات الدراسة :

يمكن للباحث ذكر الصعوبات التي واجهها أثناء قيامه بالبحث في الموضوع ،وذلك لتكون هذه الصعوبات بمثابة مبرر لما قد يشوب البحث من نقائص في بعض جوانبه.

8-التصريح بالخطة:

في ختام المقدمة يقوم الباحث بعرض العناوين الرئيسية للخطة، لكن تجدر الإشارة الى أن الباحث لا يجب عليه عرض التقسيمات الجزئية و التفاصيل الفرعية لبحثه ،و انما يكتفي بعرض عنوان البابين فقط أو عرض عناوين الفصول اذا كان قد اعتمد على هذا التقسيم ،وذلك لتجنب مغبة ارهاق القارئ بعرض تفاصيل الخطة في المقدمة ،كما أن الباحث سيقوم بعرض هذه التقسيمات وفق مقتضيات البحث كل في محله؛ فيقدم للفصل الأول و يقوم بعرض محتواه ،ثم يقدم للمبحث و بالتالي يقوم فيها كذلك بالإشارة الى مضمونه من مطالب وهكذا ، و لهذا يجب تجنب الإشارة الى التفاصيل الجزئية للمذكرة في مقدمة بحثه.

ب-الموضوع (متن البحث العلمي) :

يعتبر متن الموضوع هو المكان الأنسب لعرض مختلف تقسيمات الدراسة و كذا ابراز تفرعاتها الأصلية والفرعية، ولذلك فهو يعد أكبر أجزاء البحث العلمي و يكتسي أهمية بالغة كون الباحث يقوم بعرض الأفكار وتحليل الآراء المختلفة والتعليق عليها و كذا مناقشتها وفق ما يقتضيه الموضوع ،ولذلك سنتطرق بداية الى كيفية تقسيم الموضوع واعداد خطة للدراسة ،ثم نتطرق بعدها الى قواعد الاقتباس على النحو التالي:

1-تقسيم الموضوع :

تُعد مرحلة تقسيم الموضوع و ضبط عناوينه الرئيسية من أهم المراحل التي يجب على الباحث أن يوليها العناية الكاملة ،خاصة وأنها تمثل حجر الزاوية في بناء البحث العلمي و تحديد تقسيماته.

فعند بداية أي عمل يجب التخطيط له و تحديد محطاته الكبرى التي ترسم معالمه ،فبدون تخطيط يصبح الشروع في العمل ضربا من المغامرة التي لا تحمد عواقبها.
فخطة البحث هي هيكله وصوره متكاملة عنه، بحيث يجب أن يكون كل عنصر فيها يكمل جانبا من جوانب تلك الصورة .

و ما يجب على الباحث الحرص عليه أثناء قيامه بعملية تقسيم الموضوع هو أن يراعي الانسجام بين الموضوع (العنوان) و الاشكالية و عناوين الفصول ، ونجد أن البحوث تقسم وفقا لطبيعة الدراسة من جهة وكذا طبيعة الشهادة المُحضر لها من جهة أخرى، لذلك نجد أن اطروحات الدكتوراه في الغالب يكون تقسيمها الى أبواب في حين يكون تقسيم مذكرات الماجستير والماستر الى فصول .

مثلا : الباب الأول (الأبواب للدكتوراه):

الفصل الأول(الفصول لمذكرات الماستر) :

المبحث الأول:

المطلب الأول :

الفرع الأول:

أولا :

ثانيا:

أ:

ب:

-1

-2

و يكون اعداد خطة مناسبة للبحث بعد أن يكون الباحث قد استغرق وقتا كافيا في القراءة و البحث و هو الأمر الذي يسمح للباحث بإعداد البحث العلمي بطريقة فعالة وسليمة.

و يقتضي تقسيم الموضوع احترام مجموعة من الشروط نذكر منها:

-أن ينطلق الباحث في تقسيمه للموضوع من مشكلة البحث او الفكرة العامة للبحث، فتكون كل عناصر الخطة عبارة عن مشكلات فرعية تشكل في مجموعها المشكلة الأساسية .

-أن تكون خطة البحث شاملة لكافة عناصر الموضوع.

-إحترام مبدأ المرونة في الخطة بحيث يمكن الزيادة أو النقصان فيها.

-تفادي تكرار العناوين الموجودة في المراجع العامة و ايجاد عناوين تعبر عن جهد الباحث.

-التقيد بالأسلوب العلمي ،والتقيد بالمصطلحات القانونية الخادمة للموضوع و توظيفها بدقة.

كما يخضع تقسيم الموضوع لمجموعة من المعايير يمكن اجمالها في النقاط التالية:
تعتبر الاشكالية المعيار الأساسي الذي يدور حوله البحث ،ولذلك فإن التقسيم يكون بحسب اختلاف طبيعة الاشكالية ، مثلا:

- اذا كانت اشكالية الموضوع ذات صبغة تاريخية ،وبالتالي فإن الصبغة التي تتميز بها تكون معيارا للتقسيم ،فيمكن تقسيم الدراسة الى حقبتين زمنييتين أو ثلاث حسب عدد الحقبات الزمنية التي يتطلبها.

- اذا كان الموضوع ذا طبيعة تاريخية و قانونية معا فيمكن تقسيم الموضوع الى قسم تاريخي وقسم قانوني.

- اذا كان الموضوع يطرح اختلافا في الفقه و القانون فيمكن تخصيص قسم للجانب القانوني وقسم للجانب القضائي.

- اذا كان للموضوع جانب نظري و جانب تطبيقي ،يخصص القسم الأول للجانب النظري والثاني للجانب التطبيقي.

أما فيما يخص **ضبط العناوين** الخاص بالخطة فإن الأمر يقتضي أن يحاول الباحث ضبطها وفق ترتيب منطقي و متناسق، و كذا تكون فاصلة للأجزاء والعناصر الأساسية بحيث يجب أن تحقق التجانس و الترابط بين مختلف عناصر الخطة.

2- قواعد الاقتباس:

ان اعداد البحوث العلمية يقتضي من الطالب الاستعانة بمختلف المراجع العلمية ،و بالتالي استعمال أفكار ومعلومات الآخرين في مجال معين له علاقة بموضوع البحث سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،ولذلك يجب على الباحث أن يشير الى مصدر المعلومات و كذا الاشارة الى صاحبها الأصلي.

و نجد أن الباحث قد يكتفي بالفكرة أو المعلومة دون الاستدلال بفقرة معينة كما وردت في المرجع الذي تستند عليه، كما نجده في أحيان أخرى يستخدم الفكرة كما كتبها صاحبها، ولذلك سنتطرق الى أنواع الإقتباس على النحو التالي:

-الإقتباس الحرفي أو المباشر:

عند كتابة البحث العلمي يجب على الباحث أن يتقيد بضوابط الكتابة العلمية و أحكامها، ولذلك فإنه ينبغي على الباحث تجنب الخلط بين ألفاظه وعباراته مع الفاظ وعبارات الآخرين و ذلك تجنباً للوقوع في مغبة المساس بالأمانة العلمية.

فالإقتباس الحرفي أو المباشر يعني أن الباحث ينقل ويدون معلومة وردت في مرجع كما ذكرها صاحبها، أي كما وجدها دون زيادة أو نقصان ،و بالتالي فهو لم يتصرف في الألفاظ و تراكيب الجمل و احتفظ بالصياغة ذاتها كما وردت في الكتاب أو المذكرة و حتى المقالة.

* مواضع الإقتباس الحرفي: في مجال العلوم القانونية يكون الإقتباس الحرفي في الحالات التالية:

الحالة الأولى: في حالة الاستدلال بنص رسمي و النصوص الرسمية مختلفة ومتعددة

نص دستوري ،نص معاهدة دولية ،قانون عضوي، قانون عادي ،مراسيم رئاسية ،مراسيم تنفيذية ،نص قرار وزاري مشترك ، نص قرار وزاري أحادي ،نصوص تنظيمية.

الحالة الثانية :في حالة الاستدلال بقرار قضائي :

عندما يستخدم الباحث القرارات القضائية الصادرة عن الجهات القضائية يجب عليه ذكر مضمونه ومحتواه كما ورد دون التصرف فيه حتى لا يُحْمَل القرار في مرحلة التحليل عكس ما تضمنه.

الحالة الثالثة: حالة الاستدلال بأراء الآخرين :

أثناء القيام بعملية البحث يقوم الباحث بتتويج مصادر معلوماته ،ولذلك يحدث أن يتأثر بتعريف معين لمسألة قانونية أو مصطلح تناوله البحث فعليه في هذه الحالة استعمال أسلوب الاقتباس الحرفي ،فيسوق بأمانة ما وجدته في المرجع دون زيادة أو نقصان مع ضرورة تهميشه من خلال الإشارة اليه بين قوسين ووضع الاحالة.

والهدف من ذكر الرأي أو التعريف أو الفكرة ذكراً لفظياً و بذات العبارات هو أن لا ينسب الباحث للغير موقفا معينا وهو بعيد عنه ،فمن مقتضيات الأمانة العلمية أن يذكر الباحث الفكرة بذات عبارات المؤلف الأصلي أو صاحب المرجع و يقوم بعد ذلك بتحليلها كما يشاء.

يُعتبر الاقتباس الحرفي في مسائل عرض آراء الفقهاء و تعريفاتهم أمر جد مهم و غيابه يجعل البحث محل ريبة و يؤثر في حججه و براهينه كون الباحث لم يُشر الى صاحب الرأي أو الفكرة ، و يفضل عدم الافراط في الاقتباس الحرفي و تجنب المبالغة

في آراء و عبارات الغير بحيث يعتبر الحد الأقصى المسموح به 6 أسطر ،فالاقتباس كلما كان قصيرا كلما كان أفضل⁽⁷⁹⁾ .

-الاقْتباس غير المباشر:

يقصد به أخذ الباحث للفكرة من مرجع معين و يقوم بسردها مستخدما أسلوبه الخاص في عبارات و تراكيب الجمل ،وبالتالي يجب على الباحث في هذه الحالة القيام بعملية القراءة المتأنية و المركزة من أجل فهم جيد لآراء و توجهات الآخرين و هو ما يُجنبه مغبة الخروج عن سياق الفكرة الأصلية التي تأثر بها.

الاقْتباس غير المباشر يحتوي على جهد الباحث و يبين شخصيته وهو يعني أنه اعتمد على مراجع الغير لكن بطريقة غير مباشرة ،ويجب عليه الإشارة الى المرجع من أجل الحفاظ على الأمانة العلمية.

-الاقْتباس المتقطع:

أحيانا قد يُصادف الباحث فكرة مهمة وخادمة لموضوع بحثه لكنه في نفس الوقت يجد أنه أمام فقرة طويلة ولا يمكن له ادراجها كاملة كما وردت في المرجع ،لذلك يضطر الباحث الى قطع بعض الألفاظ و العبارات من تلك الفقرة ،وهو الأمر الذي يجعله يقوم بحذف البعض و ترك الآخر حسب مقتضيات ما يتطلبه البحث الذي هو بصدد إعداده.

-الاقْتباس في الهامش: و يستخدمه الباحث في تلك الحالة التي يجد فيها معلومات لها صلة غير مباشرة بموضوع البحث لكن إدراجها في متن البحث يجعله يشكل

⁷⁹ عمار بوضياف، المرجع السابق،ص143.

عنصرا غريبا عنه و يجعل من صاحب البحث محل نقد، لذلك فمن الأحسن إدراجها في الهامش.

3- كيفية التهميش:

يُقصد بالتهميش أن يقوم الباحث بالإشارة الى مصادر المعلومات التي ساقها واستند عليها في بحثه ، و ذلك من خلال ادراج المعلومات الكاملة المتعلقة بالمرجع و كذا بيان رقم الصفحات التي تتواجد فيها المعلومات محل التهميش.

و لذلك سنتطرق في هذه الجزئية الى قواعد التهميش على النحو الذي سيأتي بيانه:

-توثيق الكتب : يكون توثيق الكتب على النحو التالي:

إسم و لقب المؤلف ،العنوان ، اسم ولقب المترجم إن وجد، رقم الجزء إن وجد ،رقم الطبعة ،دار النشر ،بلد النشر ،سنة النشر ، رقم الصفحة .

مثلا : (1) سايس جمال ،الاجتهاد الجزائري في القضاء الإداري ،الجزء3، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر، سنة 2013، ص 1397.

نفس المعلومات تكتب اذا كان المرجع أجنبيا.

(1)Debbash Charles ,Contentieux Administratif,Dalloz, Paris,

1978, P 807 .

-في حالة استخدام نفس المرجع في صفحة أخرى

نكتب : الاسم واللقب ،المرجع السابق ،ص .

-في حالة ما اذا كان المرجع أجنبي يكتب على هذا النحو:

(1) Charles débbasch, op- cit, p 151.

-في حالة استخدام المرجع ذاته في نفس الصفحة دون أن يعطوه مرجع آخر

نكتب :المرجع نفسه، ص .

-في حالة اذا كان للمؤلف أكثر من مرجع اعتمد الباحث عليه :

في أول استخدام نكتب جميع المعلومات بشكل عادي للمرجع الأول ثم المرجع الثاني

اذا تمت اعادة الإعتقاد على المرجع مرة أخرى نكتب : الاسم واللقب ،عنوان

الكتاب،المرجع السابق،ص .

-توثيق المقالات

في حالة استخدام المقال لأول مرة :

إسم ولقب صاحب المقال،العنوان،اسم المجلة،الهيئة المصدرة للمجلة ،العدد

،السنة،الصفحة.

في حالة مقال باللغة الأجنبية يهמש بنفس الطريقة وعلى النحو التالي:

Ahmed mahiou, le contentieux administratif en algerie, la revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, 1972, p 612.

(2) Farida aberkane, le rôle des juridictions administratives dans le fonctionnement de la démocratie, revue du conseil d'état algérienne, numéro 04, 2003, p 07.

في حالة إستخدام نفس المقال في صفحة أخرى ،نكتب :

الاسم واللقب، المقال السابق، ص.

-توثيق الرسائل الجامعية:

في حالة إستخدام الأطروحة أو المذكرة أول مرة نكتب :

الاسم واللقب، العنوان ،بيان نوع الأطروحة أو المذكرة ،ذكر الجامعة ،الكلية، السنة الجامعية، ص.

في حالة استخدامها مرة أخرى وفي صفحة مغايرة نكتب :

الاسم و اللقب، الأطروحة أو المذكرة السابقة ، ص .

-توثيق المداخلات العلمية :

الاسم واللقب، عنوان المداخلة، بيان نوع الملتقى هل هو دولي أو وطني أو يوم دراسي ،ذكر الجهة المنظمة للملتقى ،مكان الانعقاد، ذكر تاريخ الانعقاد ،الصفحة.

-توثيق النصوص الرسمية:

أنظر الدستور، القانون العضوي ،القانون ..الخ ،ذكر البيانات كاملة الرقم والتاريخ والموضوع ،ذكر المادة أو المواد، ذكر الجريدة الرسمية رقما وسنة.

-توثيق القرارات القضائية:

أنظر القرار رقم:..، الصادر بتاريخ،الفهرس،رقم الملف،الجهة القضائية المصدرة للقرار، الغرفة التي صدر عنها، المجلة التي نشر فيها، العدد، السنة، الصفحة.

بعد أن تطرقنا الى طريقة تهميش مصادر المعلومات التي اعتمد عليها الباحث في القيام ببحثه العلمي ، فإنه من الواجب الآن التطرق الى بقية العناصر التي يُبنى عليها البحث و التي لا تقل أهمية عما تمت دراسته في المحاضرات السابقة.

4- إعداد التمهيدات و الخلاصات

بما أن البحث العلمي يُمثل دراسة منظمة ومنتسقة العناصر و الأفكار تهدف الى ايجاد حل لمشكلة أو مسألة قانونية معينة أثارت الفضول العلمي للباحث مما جعله يخوض غمار البحث دراسة وتحليلا من أجل ازالة غموض أو الالتباس حول هذه المسألة أو حل مشكلة ما مُستعصية .

و كما نعلم فإن الباحث يكتب لكي يقرأ غيره ، و بالتالي فإن وظيفته في البحث العلمي هي تسهيل وصول المعلومة للقارئ وتبسيطها له ، ولعل أول خطوة يقوم بها في هذا المجال هو القيام بوضع عناوين للدراسة وعرض تقسيماته وتفرعاته الجزئية ، و لما كان الأمر كذلك فإنه من الواجب على الباحث أن يقوم **بتقديم** موجز لكل عنصر من عناصر الدراسة قبل الخوض فيه بالدراسة والتعمق في تحليله و نقد ما تحصل عليه من أفكار ومعلومات.

و ما يجب أن يحرص عليه الباحث أنه **مُلزم بالقيام بتمهيد** أو تقديم مبسط لما سيتطرق اليه في هذه الجزئية ، ولذلك عليه القيام بتمهيد للفصول بحيث يُقدم لهذا الفصل و يشرح للقارئ محل هذا العنصر من الدراسة و مالذي سيتطرق اليه في هذا الفصل باختصار ، و لا يوجد مانع إن قام الباحث بطرح تساؤل فرعي ينهي به تمهيد الفصل لتكون الاجابة عن هذا التساؤل فيما سيتضمنه مُحتواه من مباحث وغيرها.

و ما قيل عن الفصول يُقال كذلك عن المباحث والمطالب ،وحتى الفروع متى تضمنت تقسيمات جزئية فإنه من الواجب التمهيد لها قبل الخوض فيها تحليلاً ومناقشة لكن يجب على الباحث أن لا يغفل و هو بصدد التمهيد لفصل أو مبحث أو مطلب معين عن مسألة حجم التمهيد؛ فلا يجوز مثلاً أن يكون تمهيد الفصل في صفتين في حين أن مقدمة المذكرة ككل تكون في 3 صفحات ،و كذلك الأمر بالنسبة للتمهيد الخاص بالمباحث فلا يجوز أن يكون في نفس حجم التمهيد الخاص بالفصل و هو أصلاً جزء منه ويدخل ضمن تقسيماته، وهكذا الأمر بالنسبة للتمهيد في المطلب والفرع.

و نجد أن الباحث عندما ينتهي من الباب الأول أو الفصل الأول فإنه يصب جهده نحو إعداد خلاصة الباب أو الفصل وهي عبارة عن خاتمة مُصغرة لما تطرق إليه في الباب الأول أو في الفصل الأول، وتُدرج في المذكرة تحت عنوان خلاصة الفصل الأول أو خلاصة الفصل الثاني.

و يتضمن المُلخص (الخلاصة) أهم ما تطرق إليه الباحث و كذا أهم ما خلص إليه من نتائج في هذا الباب أو الفصل، و لعلّ العبرة من إعداد خلاصة للأبواب أو الفصول هو أن يتمكن القارئ من معرفة النتيجة الأولية التي أفضى إليها البحث ،وكذا معرفة نتائج جهد الباحث في القيام بهذه الدراسة ،بالإضافة الى أن وضع الملخص يُعتبر مظهر من مظاهر تحكّم الباحث في موضوع البحث و تمكنه خاصة عندما يعرض ملخصاً في صفحة لما تعرض له في المئات أو العشرات من الصفحات.

و لهذا فإن اعداد الملخص يتطلب من الباحث جهد كبير كونه يستوجب ادراج النقاط الأساسية فقط و التركيز على ما هو مهم دون الخوض في التحليل و التعليق و عرض الآراء لأنه تمت دراستها في متن البحث.

5-الخاتمة

تُعتبر الخاتمة آخر ما يُقرأ في كل بحث علمي ،ومن خلال قراءة الخاتمة نجد في فقراتها المختلفة أهم ما تضمنه البحث من نقاط أساسية ،و كذا ضرورة الاجابة على الاشكالية بشكل واضح و عرض ما توصل اليه الطالب من نتائج .

و يقع على عاتق الباحث بيان مدى قوة الآليات القانونية التي جاء بها المشرع و كذا بيان كل قصور أو سهو وقع فيه المشرع مثلا ،مع ضرورة الاشارة الى البدائل أو الانتقادات و كذا التوصيات التي خلص اليها الباحث.

6-اعداد قائمة المراجع:

بما أن البحث العلمي هو عملية مُنظمة يقوم بها الباحث من أجل الكشف عن حقيقة ما و كذا تحقيق أهداف علمية معينة فإنه من الطبيعي أن يستخدم الباحث، وهو بصدد البحث والتقصي مجموعة من المعلومات و الأفكار التي تحصل عليها مما توفر لديه من مصادر و مراجع ،و لذلك فإنه من الواجب عليه احتراماً لضوابط ومتطلبات البحث العلمي أن يقوم بإعداد قائمة تتضمن جميع المصادر والمراجع التي تم استخدامها وهي ما يُطلق عليها بقائمة المراجع.

و جدير بالذكر أن هناك مجموعة من الطرق التي يتم استخدامها في ترتيب قائمة المراجع ،فهناك من يعتمد في ترتيبها على أهمية هذه المراجع بالنسبة لموضوع البحث

فيجعل بذلك المؤلف الذي له أهمية كبرى هو الأول ،ومن يليه أهميه يأتي بعده وهكذا ،وهناك من يربتها تاريخيا وفق تاريخ صدورها فيجعل المؤلف الأقدم هو الأول تأسيسا على اسبقية الفكرة وهكذا.. (80).

لكن بالرغم من هذا فإن إعداد قائمة المراجع وفق الترتيب الذي جاءت به هذه الطرق قد تم انتقاده بشدة لكون الطريقة الأولى تشكل صعوبة بالغة على الباحث في تقدير أي من البحوث أكثر أهمية عن الآخر ، و حتى إن رأى الباحث أن مرجعاً معيناً يعتبر ذو أهمية بالغة في موضوع بحثه ويجب إدراجه أولاً فإن غيره قد يرى خلاف ذلك و هو ما يجعله محل نقد ، أما الطريقة الثانية -الترتيب حسب التاريخ- فقد تم انتقادها بسبب أن بعض المراجع قد لا تحمل تاريخ صدورها أو قد تحمل نفس التاريخ ، و نظرا لعدم كفاية الطرق السابقة فقد ظهرت طريقة أخرى تعتمد في ترتيب المراجع حسب الحروف الأبجدية (الألفبائية) وهي الطريقة الأكثر استعمالاً .

و من بين معايير ترتيب المراجع نجد الطريقة التي أوردها الأستاذ الدكتور عمار بوضياف⁽⁸¹⁾ ، وهي طريقة تتميز ببساطة الاستعمال و سهولة التصنيف و يمكن للباحثين الاستعانة بها، و لذلك فهي تعتمد بداية على نوع المرجع سواء كان نص رسمي أو كان كتاب أو مقالة وغيرها و سنتطرق الى هذه الطريقة على النحو التالي:

أولاً:النصوص الرسمية

بداية تجدر الإشارة الى أن النصوص الرسمية مهما كانت تُعتبر نصوص تسمو على جميع الوثائق و المراجع الفقهية التي قد يستخدمها الباحث ، و لذلك فمن غير

⁸⁰ سمير شيهاني، المرجع السابق، ص75،74.

⁸¹ عمار بوضياف، المرجع السابق، ص159.

المعقول أن يكون ترتيبها أدنى من المؤلفات الفقهية المختلفة و حتى الأحكام القضائية التي أصلا تصدر من أجل تطبيق القوانين ، و بدورها يكون ترتيب النصوص الرسمية حسب قوتها لتكون كالآتي:

أ-الدساتير

ب-المعاهدات الدولية

ج-القوانين العضوية

د-القوانين و الأوامر

تكتب جميع المعلومات الخاصة ،وترتب

حسب قوتها ،فإن كانت بنفس القوة يكون

الترتيب حسب تاريخ صدورها ، النص

الأقدم ثم النص الجديد وهكذا.

و-النصوص التنظيمية وهي تتضمن:

1-المراسيم الرئاسية،

2-المراسيم التنفيذية،

3-القرارات الوزارية المشتركة،

4-القرارات الوزارية الفردية.

ثانيا: المجالات القضائية : عند استخدام الأحكام القضائية يتم ادراج كافة البيانات المتعلقة بالمجلة القضائية التي نُشر فيها الحكم أو القرار القضائي.

ثالثا: الكتب المتخصصة:

و يقصد بالكتب المتخصصة تلك الكتب التي تضمنت دراسة نفس الموضوع الذي هو محل بحث ودراسة من طرف الباحث ،و بالتالي يجب على الباحث أن يدرج فقط

الكتب التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث و يتم ترتيبها ترتيباً ألفبائياً حسب لقب المؤلف (أ،ب،ت،ث،ج...الخ) .

رابعاً: المقالات :

يتم إدراجها و وضع كل المعلومات الخاصة بها ،ويتم ترتيبها الفبائياً حسب لقب المؤلف .

خامساً: الأطروحات و مذكرات الماجستير :

- أ- أطروحات الدكتوراه. { يتم ترتيبها الفبائياً حسب لقب المؤلف }
- ب- مذكرات الماجستير.

سادساً: المداخلات العلمية : وهي تلك الأوراق البحثية التي يقدمها الأساتذة والباحثين ضمن فعاليات الملتقيات الدولية أو الوطنية وكذا الندوات والأيام الدراسية ،ويتم استخدامها كمرجع للمعلومات العلمية متى كانت مكتوبة ويمكن الرجوع إليها من أجل التحقق من المعلومة أو الاستزادة منها كلما اقتضى الأمر ذلك، و يتم ترتيبها الفبائياً حسب لقب المؤلف.

سابعاً: المؤلفات العامة : و يقصد بها المؤلفات التي تطرقت الى موضوع البحث بطريقة غير مباشرة أو تطرقت الى جزء من البحث، أو تلك المراجع التي استعان بها الباحث في مواضع مختلفة من أجزاء البحث و هي مختلفة ومتنوعة، وبالتالي ترتب الفبائياً حسب لقب المؤلف .

7-تنظيم الملاحق و الفهرسة:

الملحق هو جزء من الأجزاء التي قد تتضمنها أطروحة الدكتوراه أو مذكرات الماجستير والماستر، و يلجأ الباحث الى استخدام الملاحق عندما يتعذر عليه إدراج وثيقة معينة في متن البحث و نظرا لأهميتها لا يمكن للباحث الاستغناء عنها كونها تمثل عنصرا هاما و ذا فائدة علمية قيمة يريد الباحث أن يطلع عليها كل قارئ للبحث من أجل الافادة من جهة وكذا من أجل تدعيم موقفه و الاستدلال بها أثناء عرضه وتحليله للمادة العلمية التي بين يديه.

و بما أن الملاحق تعتبر عنصر هام في البحث العلمي الذي هو محل الدراسة فإنه ينبغي على الباحث أن يقوم بربط الملحق بمتن البحث من خلال الاشارة إليه حال التطرق الى الجزئية ذات العلاقة به و ذلك باستخدام عبارة "أنظر الملحق رقم 01" ، "أنظر الملحق رقم 02" و هكذا حسب ما يقتضيه الأمر.

و من المهم أن يتجنب الباحث أثناء إدراجه للملاحق كل وثيقة متداولة ويسهل الاطلاع أو التحصل عليها كالجرائد الرسمية مثلا ، و هنا نكون أمام حشو لا طائل منه ،بل المطلوب من الباحث إدراج **الوثائق النادرة فقط** أو تلك التي يصعب على الغير الاطلاع عليها و من أمثلة ذلك أن يُدرج الباحث قرار قضائي غير منشور ،أو إحصائيات معينة تحصل عليها من الجهة المختصة .

أما **الفهرس** أو فهرس الموضوعات فهو يمثل عرض تفصيلي و مرتب **لكل ما يحتويه البحث من عناصر وجزئيات** بشكل كامل ،ويتم ذلك من خلال ادراج عنوان العنصر وبقابله رقم الصفحة التي يتواجد فيها .

8-مُلخص الأطروحة أو المذكرة: بعد أن ينتهي الباحث من إعداد المذكرة فإنه يُطلب منه إعداد مُلخص لها ،و يتضمن الملخص أهم العناصر التي تطرق إليها وكذا أهم المعلومات التي تعرّض لها بالدراسة والتحليل ،و لذلك فإن حصر الأطروحة أو المذكرة في مُلخص قد لا يتجاوز حجمه صفحة واحدة هو أمر يتطلب من الباحث جهد وتركيز كبيرين، لذلك يجب إحاطة الملخص بالعناية الكافية دراسة ومراجعة لكي تكون صياغته النهائية في المستوى المطلوب.

قائمة المصادر و المراجع.

- 1-القرآن الكريم.
- 2- نوقان عبيدات و آخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته و أساليبه، دار الفكر ،سنة 1984.
- 3-جروان السابق، الكنز الوجيز "قاموس فرنسي عربي"، دار السابق، بيروت، لبنان، 1985.
- 4- حسين رشوان حسين رشوان، العلم والبحث العلمي. المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1986.
- 5-عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1987 .
- 6-محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته، المكتبة الأكاديمية، الدقي، القاهرة، 1992.

- 7- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي "القواعد والمراحل والتطبيقات". دار وائل للنشر، عمان، ط2، 1999.
- 8- ليلي عبد الوهاب، مناهج وطرق البحث الاجتماعي أصول ومقدمات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، سنة2000.
- 9- مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية. مؤسّسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، سنة2000.
- 10- يوسف شكري فرحات، معجم الطلاب العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط6، سنة2004.
- 11- عبود عبد الله العسكري ، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، سوريا، ط2، سنة 2004.
- 12- رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، الأردن، سنة 2008.
- 13- سيف الاسلام سعد عمر، الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، دار الفكر، دمشق، ط1، سنة2009.
- 14- إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، سنة 2009.
- 15- علي مراح، منهجية التفكير القانوني (النظرية والتطبيق)، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة2010.
- 16- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، سنة 2014.

17- عاصم خليل، منهجية البحث القانوني و أصوله، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2012.

18- إبراهيم يحيوي، كيفية انجاز مذكرات ورسائل الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2014.

19- بشير هادفي، تقنيات البناء النصي للبحث العلمي القانوني، يوم دراسي حول تقنيات اعداد البحث العلمي القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، 9 فيفري 2016.

20- مروان عبد المجيد ابراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرواق، عمان، الأردن.

21- محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للنشر، الطبعة الثالثة، الجزء 2، بيروت، لبنان.

22- فاطمة الزهراء تتيو، مفيدة طاير، أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية التوثيق في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد الأول، العدد الرابع، ديسمبر 2019.

23- خوج فخرية بنت محمد، الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب البحث العلمي، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، سنة 2020.

24- عبد المنعم نعيمي، تقنيات اعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، سنة 2021.

25- باي زكوب عبد العالي، ضوابط صياغة المشكلة في البحث العلمي و أخطاء الباحثين، وقائع أعمال المؤتمر الدولي الموسوم بمنهجية البحث العلمي وتقنيات اعداد المذكرات والاطروحات الجامعية، المركز الديمقراطي العربي يومي 14 و 15 أوت 2021، برلين، ألمانيا.

26- العبادي عبد الحق، تقنيات صياغة عنوان البحث و كتابة المقدمة و طرح الاشكالية، وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي الموسوم بمنهجية البحث العلمي وتقنيات اعداد المذكرات والاطروحات الجامعية 41 و 15 أوت 2021، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

27- شويف عبد الغاني، أساسيات في منهجية البحث العلمي في اعداد المذكرات والرسائل و الأطروحات، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 7 جوان 2016، جامعة الأغواط.

28- بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، محاضرات القيت على طلبة السنة الثانية ماستر للموسم الجامعي 2016/2015، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف 2.

29- سمير شيهاني، اعداد البحوث و المذكرات الأكاديمية، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة اكلي محمد أولحاج، البويرة، سنة 2016-2017.

30- خوج فخرية بنت محمد، الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب البحث العلمي، دراسات في التعليم الجامعي، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، سنة 2020.

31- صالح ابراهيم المتيومتي، (أصول البحث العلمي القانوني). مجلة الفقه والقانون،
، منشور على الرابط. <https://ebook.univeyes.com/179001/pdf>، تاريخ
التحميل، 2023/09/11.

32- مبعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، منهجية البحث في العلوم القانونية،
منشور على الموقع الالكتروني <https://mobt3ath.com>، تاريخ الزيارة
2023/10/05.

33- هلال محمد علي سفياني، المنهج المقارن "أحد مناهج البحث العلمي"، مدونة د.
هلال سفياني، منشور على الرابط <https://portal.arid.my/ar-LY/posts>.